مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

العلاقات الاستراتيجية بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى

2023م – 1445هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بمناسبة انعقاد القمة التاريخية بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، القمة التي تستضيفها المملكة العربية السعودية، أعدت الأمانة العامة هذا الكتاب الذي يسعى لإيضاح الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين دول مجلس التعاون مع دول آسيا الوسطى، التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية مع في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتشمل هذه الدول (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان).

وقد ازدادت أهمية هذه الشراكة الاستراتيجية في ظل التطورات الجيوسياسة والاقتصادية، حيث أصحبت دول مجلس التعاون قطباً استراتيجياً مهما في النظام العالمي، فضلاً عن نموها الاقتصادي غير المسبوق وعمليات التنوع الاقتصادي والتحول الاجتماعي،

وتأتي هذه القمة تتويجا للعلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية، حيث عقد اجتماع كان الأول من نوعه، شارك فيه كافة وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزراء خارجية دول آسيا الوسطى، وعقد الاجتماع في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في 7 سبتمبر 2022، وصدر عن الاجتماع الوزاري بيان حدد المواقف المشتركة للجانبين تجاه القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية، كما أقر الاجتماع خطة العمل المشترك (2023-2027) في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والتواصل بين الشعوب.

بالإضافة إلى الحوار السياسي القائم بين منظومة مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، عقدت عدة اجتماعات للمتخصصين والخبراء والمسؤولين من الجانبين في مجالات الاقتصاد والصحة والثقافة والرياضة والشباب، وذلك لوضع اللبنات الأساسية للتعاون بين الجانبين في هذه المجالات وفقا لخطة العمل المشترك.

يحتوي هذا الكتاب المختصر على ما يلي:

1. تقرير عن الأهمية الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى.
2. تقرير عن اقتصاديات دول آسيا الوسطى.
3. تقرير عن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى

ومن المؤكد أن لقاء قادة دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في هذه القمة التاريخية سيُحدث نقلة نوعية في الشراكة بين الجانبين، ويحيي الروابط التاريخية العميقة بينهما.

يوليو 2023

إدارة آسيا – قطاع المفاوضات والحوار الاستراتيجي

الشؤون السياسية والمفاوضات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

فهرس الموضوعات

مقدمة.....3

فهرس الموضوعات.....4

الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى.....5

ـ الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى.....14

ـ استراتيجية الاتحاد الأوروبي.....20

ـ قرار الأمم المتحدة بشأن دول آسيا الوسطى.....24

اقتصاديات دول آسيا الوسطى.....28

العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى.....42

الأهمية الاستر اتيجية لدول آسيا الوسطى

مقدمة:

ارتبطت آسيا الوسطى بالعالم العربي والإسلامي بشكل وثيق منذ الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي، وأطلقوا عليها « بلاد ما وراء النهر «، نسبة إلي نهري سيحون وجيحون، وظلت أحد اهم حواضر العالم الإسلامي حتي منتصف القرن التاسع عشر، عندما صارت جزءا من الامبراطورية الروسية القيصرية، وبعد الحقبة القيصرية دخلت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي إلي أن نالت دول الإقليم استقلالها عام 1991م، ونالت خمس دول استقلالها « كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان» وهي الآن تشكل ما يعرف بدول آسيا الوسطى.

توطدت دعائم الإسلام في وسط آسيا، وازدهرت في عصر الدولة العباسية، وتوثقت العلاقات بشكل أكبر بين شعوب تلك المنطقة وبين عاصمة الخلافة في بغداد، ومن هذه البلاد تدفق خيرة العلماء الذين كان لهم اسهاماتهم الكبيرة في إضافة الكثير من اللمسات الحضارية على عاصمة الدولة الإسلامية في بغداد، فقد خرج من تلك البلاد علماء حملوا مشاعل الحضارة في العلم والمعرفة، في علم الحديث والفقه واللغة والطب والفلك والرياضيات وغيرها، فمنها خرج الإمام البخاري والترمذي والشاشي والزمخشري وابن سينا والفارابي والبيروني والخوارزمي والنسائي، وغيرهم الكثير، لذلك وصفت آسيا الوسطي بأنها الدرة الثمينة في تاج الخلافة العباسية.

كان من نتائج تلك النهضة انتشار اللغة العربية بشكل واسع بين السكان حتى كادت تصبح هي اللغة السائدة بعدما اصبحت لغة العلم والثقافة، ورغم انتماء علماء آسيا الوسطى لأصول اجتماعية متغايرة في اللغة والقومية والجغرافيا، إلا أنه صهرتهم الثقافة الجديدة التي نشأوا فيها وتحركوا في داخلها وأصبحت اللغة العربية لغة كل المعارف، كما غدت المدن والحواضر العربية مقصدا لطلاب العلوم من مختلف أرجاء الأرض.

وعلي الرغم من أن الفتح العربي الإسلامي لبلاد آسيا الوسطى يعد البداية لنسج علاقات قوية بين الجانبين، خاصة بعد أن أصبح الدين الإسلامي هو صلة الربط بينهما، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك الفترة كانت البداية لمعرفة كل منهما بالآخر، فلقد كانت بينهما علاقات ترجع إلى عصور ما قبل الميلاد، وذلك من خلال « طريق الحرير القديم «، الذي كانت تمر من خلاله قوافل التجارة خلال الفترة التاريخية ما بين القرن الثالث قبل الميلاد، حتى القرن الخامس عشر الميلادي، حيث ازدهرت التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب، وانتقلت القيم الثقافية والعلمية والحضارية، وانتقل الرحال عبر هذا الطريق الذي بدأ من اليابان والصين ووصل إلي أوروبا عبر الهند وأفغانستان وإيران وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

لقد ارتبطت دول آسيا الوسطى بعلاقات تاريخية قوية مع الدول العربية منذ عهود بعيدة، ومع تطور وسائل التواصل والاتصالات وتقنيات الإنتاج وتنوع المنتجات، وتعدد سبل ومجالات التعاون بين الشعوب، يمكن لدول مجلس التعاون تطوير العلاقات مع دول آسيا الوسطى، التي تمثل أهمية كبيرة في مختلف الجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، خاصة إذا وضع في الاعتبار التقارب في البنية الاجتماعية بين الجانبين، ورغبة شعوب دول آسيا الوسطى في التقارب مع الشعوب العربية، وجهودهم الكبيرة التي يبذلونها في تعلم اللغة العربية كشعيرة من شعائرهم الدينية وتحقيق رغبتهم في التقارب.

اولاً: ملامح جمهوريات آسيا الوسطى:

- تطلق هذه التسمية على تلك الجمهوريات التي تقع في أواسط آسيا، والتي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق بعد انهياره في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

- وتحدها من الشمال أراضي سيبيريا التابعة لروسيا، وتحدها من الجنوب أفغانستان وإيران، ومن الشرق الصين ومن الغرب بحر قزوين.
- تقدر مساحة المنطقة بحوالي 4 ملايين كيلومتر مربع، يسكنها أكثر من 60 مليون نسمة، يتكلمون عدة لغات هي الطاجيكية (الفارسية) والقرغيزية والأوزبكية والكازاخية، والتركمانية والمغولية وهذه اللغات ذات أصول تركية، وتشمل خمس جمهوريات، **وهي:**

(1) كازاخستان: وهي أكبر هذه الجمهوريات مساحة، إذ تبلغ مساحتها 2,716,000 كيلومتر مربع، وعدد سكانها حوالي (15 مليون) نسمة، وعاصمتها ألماتاي. تبلغ نسبة المسلمين في كازاخستان حوالي (66 %) ، أما أهم الأعراق فهم الكازاخ الذين يشكلون (45 %) من السكان والروس الذين يشكلون (35 %.) من السكان.

(2) أوزبكستان: مساحتها 447,000 كيلومتر مربع، وسكانها حوالي (26 مليون) نسمة، منهم (88 %) من المسلمين، أما أهم الأعراق فهم الأوزبك (70 %)، الروس (10%)، والتتار (4 %)، وعاصمتها طشقند.

(3) تركمانستان: مساحتها 488,000 كيلومتر مربع، وسكانها حوالي (7 مليون) نسمة، منهم (75 %) من المسلمين، وتبلغ نسبة التركمان حوالي (75 %)، والروس حوالي (25 %). وعاصمتها عشق آباد.

(4) قرغيزستان: مساحتها 198,000 كيلومتر مربع، وسكانها حوالي (6 مليون) نسمة، منهم (77 %) مسلمون، ونسبة القرغيز تبلغ حوالي (50 %)، والتاجيك (25 %)، والروس (15 %)، وعاصمتها بيشكيك.

(5) طاجيكستان: وتقع إلى الشمال مباشرة من أفغانستان، ومساحتها 143,000 كيلومتر مربع، يشكل المسلمون حوالي (86 %) من السكان، وأما أهم الأعراق فهي التاجيك (60 %)، الأوزبك (23 %)، والروس (9 %)، عاصمتها دوشانبه، ويتميز التاجيك بعدم انتمائهم إلى العرق التركي، كما هو شأن الكازاخ والأوزبك والتركمان والقرغيز، بل هم أقرب إلى الجنس الآري الذي يشمل أيضا الفرس والبشتون.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى:

- تستمد هذه المنطقة أهميتها بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، وهي تدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أور آسيا.
- تشكل منطقة آسيا الوسطى منطقة عازلة تحد من الاحتكاك المباشر بين القوى الآسيوية الإقليمية.
- تطل معظم دول اسيا الوسطى على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، إذ تتعدى احتياطاته أكثر من 150 مليار برميل من النفط، وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب، كما يوجد بها مصادر تعدينية أخرى مثل الذهب والحديد واليورانيوم.
- وتشكل هذه الدول من جهة أخرى عقدة طرق برية، وتمديدات انابيب الغاز والنفط من الشرق الأوسط وقزوين باتجاه الصين، او منها باتجاه البحر الاسود وتركيا والبحر المتوسط، ومن الأخيرة باتجاه الخليج العربي عبر إيران وأفغانستان وباكستان باتجاه المحيط الهندي.
- هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لدول المنطقة جعل العديد من القوى الإقليمية مثل ايران وتركيا، والقوى الدولية مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، تسعى بكل اهتمام للتواجد داخل تلك الدول، وإقامة علاقات تعاون وتحالفات مختلفة معها، وتسعي هذه القوى بشكل أو آخر إلى جذب شعوب ودول المنطقة إليها، وعدم إتاحة أي فرصة لها للتقارب مع العالم العربي بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص.

ثالثاً: لتنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في آسيا الوسطى:

تمتلك آسيا الوسطى الكثير من العوامل الجيواستراتيجية والاقتصادية التي تجعل العديد من القوى الإقليمية والدولية تسعى بكل الاهتمام للتواجد داخل تلك البلاد، وإقامة علاقات تعاون وتحالفات مختلفة معها، وسعي هذه

القوى بشكل أو آخر إلى جذب شعوب ودول المنطقة إليها، وعدم إتاحة أي فرصة لها للتقارب مع العالم العربي، **لذا فإنه من المهم جدا لدول مجلس التعاون تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول آسيا الوسطى بصفة ثنائية أو جماعية.**

ويمكن رصد بعض أهم القوى، **وذلك على النحو التالي:**

(1) تركيا:

تنظر تركيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها الموطن الأصلي للأتراك، وأن الروابط التاريخية واللغوية - باستثناء طاجيكستان الناطقة باللغة الفارسية - هي من أهم القواسم المشتركة التي تجعل من العلاقات بين الطرفين لها أهمية تسعى إليها، لذا تعتبر تركيا منطقة آسيا الوسطى الحديقة الخلفية لها، حيث ترتبط أربع من دول الإقليم الخمس « كازاخستان، تركمانستان، اوزبكستان، قيرغيزستان» مع تركيا بعضوية منظمة الدول الناطقة بالتركية، إلى جانب ذلك يوجد كثير من العلاقات التاريخية، التي أوجدت كثير من الروابط والتشابه في البنى الاجتماعية بين تركيا وشعوب دول آسيا، حيث يسود كثير من العادات والتقاليد والقيم المشتركة، وهذا ما جعل تركيا تتجه بقوة نحو آسيا الوسطى بعيد استقلالها وتؤسس لشراكة اقتصادية وعلاقات سياسية وثقافية مع هذه الدول.

(2) إيران:

ترتبط إيران بعلاقات تاريخية مع شعوب آسيا الوسطى، فقد تقاسمت الإمبراطورية الفارسية الإقليم مع الامبراطورية الروسية لفترات طويلة من الزمن، كما ترتبط في الوقت الحالي بعلاقات ثقافية ولغوية مع بعض مناطق الإقليم وخاصة جمهورية طاجيكستان الدولة الوحيدة في دول الإقليم الخمس الناطقة بالفارسية، كما تتشاطر مع دولتين من دول الإقليم» كازاخستان، تركمانستان» السيطرة والحدود البحرية والثروات في بحر قزوين.

تسعى إيران إلى أن تكون بوابة إقليم آسيا الوسطى البحرية إلى العالم الخارجي، حيث أقامت شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية بين دول الإقليم وبين موانيها على الخليج وخاصة ميناء بندر عباس، التي تأمل في أن يكون المركز التجاري والاقتصادي لدول آسيا الوسطى ضمن مشروع « الحزام والطريق» الذي اقترحته الصين وتعمل على تنفيذه مع نحو خمس وستين دولة، وخاصة أن دول آسيا الوسطى من الدول التي لا تتمتع بأي من الحدود البحرية المفتوحة.

(3) روسيا الاتحادية:

تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها امتداد تاريخي وجغرافي وحضاري لها، سواء في العهد القيصري أو السوفيتي، حيث كانت تجمع بينهما مظلة دولة واحدة طوال تلك الفترات التاريخية، ومن ثم فهي تعتبر دول الإقليم مناطق نفوذ لا يجب أن ينافسها أحد فيها، فدول آسيا الوسطى تشترك مع روسيا في عضوية رابطة الدول المستقلة. كما تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من خلال العضوية المشتركة في التكتلات الاقتصادية التي تتمتع روسيا بعضويتها مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أو المنظمات التي تؤسسها روسيا مثل الاتحاد الأوراسي الذي يضم كلا من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان.

تستند روسيا لتعميق نفوذها في آسيا الوسطى إلى عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها عامل اللغة، حيث تسود اللغة الروسية بين شعوب آسيا الوسطى وخاصة الأجيال التي تلقت تعليمها في عهد الاتحاد السوفيتي والسنوات القليلة التي تلت استقلال تلك الدول، حيث كانت اللغة الروسية هي اللغة السائدة في برامج التعليم، إضافة إلى أن اللغات الوطنية لتلك الدول كانت تكتب بالحرف الروسي منذ عام 1940م، قبل أن تتجه تلك الدول إلى العودة لكتابة لغاتها الوطنية بالحرف اللاتيني مرة أخرى.

كما تستند روسيا إلى البنية الاقتصادية المشتركة لكثير من المؤسسات الاقتصادية في دول آسيا الوسطى وارتباطها بالاقتصاد الروسي سواء من حيث تقنيات الإنتاج أو من حيث الأسواق والموارد المعدنية والزراعية، هذا إلى جانب البنية الاجتماعية والثقافية السائدة بين شعوب آسيا الوسطى والشعب الروسي رغم اختلاف العقيدة، حيث توجد جاليات كبيرة من أصول روسية تعيش في دول آسيا الوسطى.

(4) الولايات المتحدة الامريكية:

تعي الولايات المتحدة جيدا أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الاستراتيجية كخاصرة لروسيا وامتداد تاريخي معها، ولذلك تمتلك الكثير من الخطط الاستراتيجية التي تسعى لتحقيها من أجل تعزيز تواجدها على الحدود الروسية والصينية والإيرانية على حد سواء.

ومن الناحية الاقتصادية فإن الولايات المتحدة تهتم بما تملكه دول الإقليم من موارد طبيعية وثروات هائلة، فالولايات المتحدة لا تريد أن تترك الإقليم للخضوع للنفوذين الصيني والروسي، سواء للاستفادة من موارد الإقليم، أو كسوق واعد لها في مختلف المجالات، ولذلك فهي لا تترك فرصة دون أن يكون لها تواجد حيوي في تلك المنطقة الهامة لتعزيز نفوذها أمام القوتين المنافستين لها عسكريا واقتصاديا.

(5) الصين:

تمثل آسيا الوسطى أهمية كبيرة للصين من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، حيث يدخل جزء هام من بلاد آسيا الوسطى ضمن الجغرافيا الصينية، وتشكل قومية الإيغور الصينية المسلمة التي تعيش في إقليم شينجيانج امتداد طبيعي لسكان آسيا الوسطي، حيث يعتبر إقليم شينجيانج جزءا من آسيا الوسطى جغرافيا وديموغرافيا، ولذلك تخشى الصين من النزعات الانفصالية للسكان المسلمين من قومية الإيغور.

تبني الصين استراتيجيتها في نجاح مشروعها «الحزام والطريق»، على أن منطقة آسيا الوسطى تشكل أهم جزء في ذلك المشروع، لذلك لم يكن مستغربا أن يدشن الرئيس الصيني ذلك المشروع ويعلن عنه في خطابه الهام الذي ألقاه في جامعة نزاربايف في كازاخستان، حيث تعد آسيا الوسطى همزة الوصل بين الصين ومنطقة الخليج، ومنها إلى الشرق الأوسط والقارتين الأوروبية والإفريقية، وهذا ما يفسر الحجم الهائل للاستثمارات الصينية في البنية التحتية في آسيا الوسطى.

(6) إسرائيل:

تنظر إسرائيل إلى آسيا الوسطى من منظور استراتيجي، حيث يرتبط الإقليم بحدود مباشرة مع إيران - العدو الأكبر لإسرائيل في المنطقة - كما تعتبر دول آسيا الوسطى المنطقة التي يمكن أن تحقق لها العديد من المصالح السياسية والاقتصادية، خاصة وأن الإقليم كان مصدرا لهجرة العديد من يهود الاتحاد السوفيتي السابق إلى دولة إسرائيل، ولذلك فإن إسرائيل سارعت إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول آسيا الوسطى، حيث تعتبر من أهم مصدري السلاح لدول الإقليم بنسب متفاوتة، إلى جانب حجم الاستثمارات المتنامي لإسرائيل في دول الإقليم، وهذا ما جعلها تعمل على تسيير خطوط طيران مباشر مع العديد من دول الإقليم بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية، الأمر الذي لم تعمل عليه العديد من الدول.

رابعاً: توجهات دول آسيا الوسطى:

من خلال ما سبق استعراضه أعلاه، يتبين بأن هناك اهداف وتوجهات من القوى الإقليمية والدولية نحو آسيا الوسطى، وسعي دؤوب للحصول على أكبر مساحة للنفوذ في تلك المنطقة الحيوية، لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية.

وقد خضعت دول آسيا الوسطى لفترات طويلة لنفوذ قوى إقليمية خارجية لم تستطع خلالها التعبير عن ذاتها وهويتها، ولذلك فإنها بدأت بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991م، إلى استعادة هويتها والترويج لثقافتها وحضارتها بعيدا عن هيمنة القوى التي خضعت لها وعمدت إلى طمس هويتها القومية والدينية والثقافية، ولذلك تسعى شعوب هذه الدول جاهدة لاستعادة ثقافتها وهويتها، خاصة أن هذه الشعوب تمتلك موروث حضاري وثقافي عريق.

أغلب شعوب دول آسيا الوسطى مسلمون على المذهب الحنفي، ولديهم تقاليد وقيم إسلامية عريقة تتشابه إلى حد كبير مع القيم والتقاليد العربية، وهم يعتبرون اللغة العربية جزءا من العقيدة الإسلامية التي يدينون بها، حيث يتم استخدامها في قراءة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لذلك ينظرون إلى اللغة العربية نظرة تقدير واحترام وإجلال.

تسعى دول آسيا الوسطى إلى إعادة إحياء تراثها، وكتابة تاريخها العريق بأمجاده وبطولاته، لذلك فإنه بعد أن غيرت دول آسيا الوسطى طريقة كتابة لغاتها الوطنية من الحرف الروسي إلى الحرف اللاتيني، بهدف التحرر من الهيمنة الروسية التي فرضت عليها، فإنها تعمل جاهدة على الاحتفاء برموزها من العلماء والأدباء المسلمين الذين لهم إسهامات كبيرة ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإسلامي والعالمي مثل الخوارزمي، والفارابي والبيروني وغيرهم.

تعمل دول آسيا الوسطى على إعادة رسم علاقاتها مع العالم الخارجي، وإبراز دورها التاريخي والحضاري في الحضارتين الإسلامية والإنسانية، والتعبير عن ذاتها بعيدا عن أي سطوة أو سيطرة خارجية، ويتجلى ذلك في إعادة كتابة تاريخها وصياغة مناهج طلابها الدراسية بما يغرس في عقول أبنائها الانتماء القومي والعودة بهم إلى المحيط الإسلامي الذي تعتز به شعوب تلك الدول بشكل كبير.

خامساً: آفاق علاقات دول مجلس التعاون مع دول آسيا الوسطى:

تتميز دول آسيا الوسطى بأهمية استراتيجية كبيرة لوقوعها بين المنطقة العربية والقارة الآسيوية من جهة، وبين البحر المتوسط، وبحر الخزر «بحر قزوين»، والبحر الأسود من جهة أخرى، وقد لعبت تلك المنطقة منذ القدم باعتبارها قلب القارة الآسيوية دورا بارزا وهاما في العلاقات التجارية بين الشعوب، حيث كانت أراضيها المترامية الأطراف ومدنها الكبرى تمثل أهم المحطات على طريق الحرير القديم، خاصة أنها تميزت بإنتاج السلع والمنتجات الهامة التي لها طلب كبير في الأسواق المختلفة، كالنفط والغاز والقطن والزيتون والزعفران والخضروات والفواكه والمكسرات، كما اشتهرت بالحرير والمنتجات الجلدية، وقد جلبت هذه المنتجات وغيرها إليها القبائل والشعوب المختلفة والتجار والغزاة أيضا على مر العصور.

لم تتطور علاقات دول المجلس مع دول آسيا الوسطى، ولم يتحقق التقارب مع دول تلك المنطقة، عقب استقلالها بالشكل الذي كان يجب أن تكون عليه تلك العلاقات، الأمر الذي ترك فراغا كبيرا وأثر في مجالات التعاون مع تلك الدول في الجوانب المتعلقة بمكافحة الارهاب ، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب الذي لم تتأثر به أي منطقة في العالم مثلما تأثرت به الدول العربية والاسلامية، حيث عملت الجماعات الارهابية الى تجنيد الكثير من شباب دول آسيا الوسطى وتدريبهم على حمل السلاح باسم الإسلام، وتجنيدهم للقتال في الدول العربية التي تعاني من عدم الاستقرار، والشواهد على ذلك كثيرة.

تم عقد جولتين للحوار بين الدول العربية مع دول آسيا الوسطى تحت عنوان «منتدى التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان»، وقد عقدت الجولة الأولى في الرياض عام 2015م، والثانية في دوشنبه عاصمة طاجيكستان عام 2017م، وكان ذلك بداية التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى إلا أنه لم يتطور منذ ذلك الحين، ولم يتم متابعة ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماعات لوضعها موضع التنفيذ الفعلي.

سادساً: مجالات التعاون مع دول آسيا الوسطى:

(1) التعاون في الجانب السياسي:

تتشارك دول آسيا الوسطى مع دول مجلس التعاون في عضويتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، ويمكن لدول المجلس الاستفادة من تعاونها المشترك مع دول آسيا الوسطى من خلال التنسيق السياسي في الأمم المتحدة بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

تهتم دول آسيا الوسطى بمنظمة التعاون الإسلامي اهتماما كبيرا، ويبدو ذلك جليا من خلال النشاط الذي تقوم به تلك الدول من خلال المنظمة وأجهزتها، ويتجلى ذلك في أن كازاخستان على سبيل المثال كانت من الدول الرائدة في آسيا الوسطى في تقديم المبادرات التي تسهم في أداء عمل منظمة التعاون الإسلامي، وتأتي مبادرتها بإنشاء «المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي» واستضافتها على أراضيها بهدف المساهمة إلى تخفيف حدة الفقر في الدول الإسلامية، ونقل الخبرات في قطاع الزراعة وتوفير الغذاء، كدليل عملي على الاهتمام بمنظمة التعاون الإسلامي ونشاطها، والسعي إلى أن تكون كل دولة من هذه الدول عضو فاعل فيها.

(2) التعاون في الجانب الاقتصادي:

يحظى الجانب الاقتصادي بأهمية كبري في سلم أولويات العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، ويبرز في الجانب الاقتصادي قطاعات هامة، يأتي في مقدمتها، قطاع النفط والغاز الذي تنتج منه دول آسيا الوسطى كميات ضخمة، خاصة كازاخستان وتركمانستان بالرغم من عدم عضويتهم في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، ويمكن لدول المجلس أن تستفيد من تعاونها في هذين المجالين كونها تعد من أهم دول العالم في إنتاج النفط والغاز، وتمتلك خبرات كبيرة في هذا القطاع.

يعد القطاع الزراعي من المجالات التي لابد أن تحظى بأهمية في مجال العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، حيث تعد كازاخستان أحد أهم خمس دول في العالم في إنتاج القمح، إلى جانب تميزها مع كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في إنتاج الخضروات والفواكه، كما تتميز أوزبكستان بإنتاج القطن طويل التيلة، حيث أصبح لها خبرات كبيرة في تقنيات زراعته والصناعات القائمة عليه، فقد كانت بمثابة مزرعة القطن في الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب ذلك تمتلك دول آسيا الوسطى ثروات هائلة من الغابات والثروات الخشبية، ومن هنا تأتي أهمية التعاون في هذا القطاع الهام والحيوي، خاصة مع بروز ازمة القمح في ظل الازمة الروسية الاوكرانية، تحقيقاً للأمن الغذائي لدول المجلس، حيث أن جميع ما يتم استيراده لدول مجلس التعاون من قمح يأتي من الخارج.

يحظى قطاع السياحة بأهمية كبرى لدي الكثير من مواطني دول المجلس مع دول آسيا الوسطى، وذلك لما تملكه تلك الدول من مقومات كبيرة، فدول آسيا الوسطى لها تاريخ عريق وتمتلك تراث ثري من الآثار والمعالم التاريخية تمتد الى الحقبة الإسلامية، إلى جانب الطبيعة الخلابة، حيث الغابات والبحيرات والجبال، خاصة أن البيئة الاجتماعية في دول آسيا الوسطي قريبة جدا من البيئة الاجتماعية العربية، حيث تتشابه إلى حد كبير العادات والتقاليد والقيم.

(3) التعاون في الجانب الأمني:

أصبح الجانب الأمني يشكل أهمية كبيرة في اهتمامات الدول كافة في السنوات الأخيرة، خاصة من تنامي ظاهرة الإرهاب التي تحتاج إلى تنسيق على مستويات عليا في مختلف الجوانب لمكافحة تلك الظاهرة التي لا تهدد حياة الأفراد وحسب، بل تهدد استقرار ووجود الدول، وتعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق الهامة للتنسيق معها لمواجهة ذلك الخطر، خاصة أنه يوجد أعداد كبيرة من دول المنطقة انخرطوا في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة، حيث أن آسيا الوسطى منطقة تقع ما بين الدول العربية من جهة وأفغانستان من جهة أخرى، الأمر الذي جعلها منطقة عبور للعناصر المتشددة.

فقد أكد رؤساء دول آسيا الوسطى في اجتماعهم المنعقد في 21 يوليو 2022 ، في مدينة شولبون آتا بجمهورية قيرغيزستان، إلى أهمية التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وأنواع أخرى من الجريمة واشاروا عن الحاجة إلى تهيئة ظروف تنظيمية وقانونية واقتصادية مواتية لتعزيز التعاون في هذه المجالات، والالتزام بالقانون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات واتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث ذات الصلة، واكدوا على تعزيز التدابير لمكافحة تهديد المخدرات، والمؤثرات العقلية، وإنتاجها وتصنيعها والاتجار غير المشروع بها.

وفي ضوء ما صدر عن ذلك الاجتماع رفيع المستوى يمكن لدول مجلس التعاون المبادرة بطرح تعزيز تعاونها الأمني مع دول آسيا الوسطى في مجالات مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات.

(4) التعاون لتحقيق الاستقرار في افغانستان:

استضافت طشقند عاصمة أوزبكستان مؤتمراً دولياً حول أفغانستان في 26 يوليو 2022م، حول موضوع «أفغانستان: الأمن والتنمية الاقتصادية»، حضره ممثلون لعدد من الدول، وجيران أفغانستان، وبلدان جنوب ووسط آسيا، والشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وفد رفيع المستوى من حكومة الأمر الواقع في أفغانستان.

ويعتبر هذا هو المؤتمر الدولي الاول حول أفغانستان، ركز ت مخرجات هذا المؤتمر على سبل تعزيز السلام والاستقرار وإعادة عجلة التنمية الاقتصادية لصالح الشعب الأفغاني، وقد أكد المؤتمر على عدد من الأمور، **ومنها ما يلي:**

1. احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها، والتزامهم بتنميتها كدولة مسالمة وغير قابلة للتجزئة ومستقلة ونامية اقتصاديًا وبأن تكون دولة خالية من الإرهاب وجرائم المخدرات.
2. الأولوية الرئيسية لمساعدة الشعب الافغاني تبدأ بإحياء الاقتصاد الأفغاني وتقويته كعامل مهم في تحقيق سلام دائم في ذلك البلد.
3. تعزيز اندماج أفغانستان في العمليات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة.
4. تعزيز تنفيذ المشاريع المهمة اجتماعيا ومشاريع البنية التحتية، بما في ذلك تشكيل النقل عبر الإقليمي والطاقة والممرات الأخرى.
5. التأكيد على أهمية المبادرات التي قدمها رئيس جمهورية أوزبكستان، بما في ذلك بناء خط سكة حديد ترميز - مزار الشريف - كابول - بيشاور، ومد خط كهرباء Surkhan-Puli-Khumri ، وإنشاء محور النقل واللوجستيات"Termez Cargo" ، بالإضافة إلى تحويل مركز التدريب في Termez إلى الكتلة التعليمية لتدريب الموظفين في أفغانستان.
6. الحاجة إلى تشجيع ودعم خطوات الحكومة الأفغانية من أجل التنمية السلمية للبلاد، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وإقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة، والتعاون متبادل المنفعة مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي
7. أهمية فك تجميد الأصول المالية لأفغانستان في الخارج، والتي ينبغي أن توجه لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، والمشاكل في مجالي الصحة والتعليم، وتلبية احتياجات ومتطلبات 35 مليون أفغاني، وتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة.
8. القلق إزاء تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي والإنساني في أفغانستان.
9. الحاجة إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية للشعب الأفغاني، واستعادة تعافي الاقتصاد الافغاني.

10. الاستعداد لمواصلة التنسيق الوثيق للجهود الدولية والعمل المشترك لتعزيز إعادة إعمار البلاد بعد الصراع واندماجها في المجتمع الدولي.
11. أهمية تنفيذ الحكومة المؤقتة لأفغانستان للمتطلبات الرئيسية للمجتمع الدولي لتشكيل حكومة على أساس التمثيل الشامل للمجتمع الافغاني، وضمان حقوق المرأة وحصول الفتيات الأفغانيات على تعليم مدرسي كامل.

وقد شارك في المؤتمر وزير خارجية سلطة الامر الواقع في أفغانستان بالإنابة السيد / أمير خان متقي ، **الذي اكد على عدد من الامور منها:**

1. قطعت السلطة العلاقات مع الجماعات الإرهابية المختلفة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية.
2. تضمن السلطة الأمن والاستقرار في البلاد، ويجري اتخاذ إجراءات لتوفير الخدمات العامة والاجتماعية للسكان.
3. تدرس السلطة بأقصى جدية المخاوف التي عبر عنها الشركاء الدوليون بشأن بناء الدولة وإعمال حقوق الإنسان والمصالح، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات القومية. وبأنها تنتهج سياسة «عدم التسامح المطلق» فيما يتعلق بالمخدرات والفساد.
4. أكد الالتزامات السابقة بمنع استخدام أراضي هذا البلد ضد المصالح الأمنية لدول أخرى.

فمن الملاحظ بأن توجهات دول آسيا الوسطى تتو افق مع توجهات دول مجلس التعاون من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية المتعلقة بكيفية التعامل مع الملف الأفغاني، وتعمل في نفس المسار الذي تعمل به دول المجلس لتحقيق الاستقرارفي افغانستان، فمن مصلحة تلك الدول أن يعم الأمن والاستقراربربوع افغانستان، وبأن لا تكون ارضاً حاضنة للجماعات الارهابية أو تجارة المخدرات.

وفي هذا الإطار يمكن لدول المجلس أن تتعاون مع دول آسيا الوسطى وتنسق جهودها المشتركة، ويمكن أن تشارك في الاجتماعات التي تعقدها دول آسيا الوسطى لهذا الغرض، كما يمكن دعوة دول آسيا الوسطى للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة الشأن الافغاني.

سابعاً: التنسيق المشترك لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية:

خلال اجتماع رؤساء دول آسيا الوسطى المنعقد في 21 يوليو 2022 ، في مدينة شولبون آتا بجمهورية قيرغيزستان، بحث خلاله التعاون المشترك لدول آسيا الوسطى، ومواقفهم من القضايا الدولية والاقليمية، ومنها على وجه الخصوص ما أكده رؤساء دول آسيا الوسطى على التزامهم بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، حيث أشاروا إلى الحاجة إلى زيادة تطوير التعاون بين دول المنطقة في إطار معاهدة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعزيز العمل المشترك في إطار المبادرات المتعلقة بنزع السلاح على الساحة الدولية، فضلا عن أهمية زيادة التعاون مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية من أجل توطيد الجهود في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويمكن لدول مجلس التعاون استثمار هذه الرغبة المعلنة من دول آسيا الوسطى، لتنسيق الجهود المشتركة تجاه الملف النووي الإيراني، ومواجهة مساعيها للحصول على سلاح نووي، وتداعيات ذلك الأمر على أمن المنطقة، لما يشكله ذلك من خطر جسيم على دول الجوار الإقليمي لإيران، حيث تتشارك تركمانستان الحدود البرية مع إيران من الجنوب في حدود تبلغ 992 كم، كما تطل على بحر قزوين في حدود بحرية تبلغ 1,786 كم، وتتشارك كازاخستان كذلك الاطلال على بحر قزوين بحدود تبلغ 1894كم.

ثامناً: عقبات التعاون مع دول آسيا الوسطى:

مما سبق تتضح أهمية التعاون مع دول آسيا الوسطى، وبشكل خاص في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع وجود تكافؤ في البنية الاقتصادية والاجتماعية بين الجانبين، الأمر الذي من شأنه أن يوجد مجالات متعددة

للمصالح المشتركة المتبادلة، حيث أن تبادل المصالح والمنافع بين جميع أطراف العلاقات يعمل على إدامة أمد تلك العلاقات واستمرارها وتطويرها، وإذا تم الوضع في الاعتبار رغبة شعوب دول آسيا الوسطى في التقارب والتعاون، مع وجود قواسم مشتركة في القيم والعادات، فإن ذلك يسهم بشكل كبير في تنمية تلك العلاقات وتطويرها.

ويمكننا القول بأن هناك بعض الصعوبات أمام عملية تطوير علاقات دول المجلس مع دول آسيا الوسطى، إلا أنها ليست عقبات لا يمكن التغلب عليها، ويأتي في مقدمة تلك العقبات، **ما يلي:**

1. عدم وجود سواحل لدول آسيا الوسطى على البحار المفتوحة، الأمر الذي يحرم الطرفين من عميلة النقل البحري الذي يعتبر أقل وسائل النقل كلفة.
2. هناك بعض القوى الإقليمية والدولية لا ترغب من في أن تقوم دول المجلس بتعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، على أمل تحقيق أكبر قدر من جانبها للاستفادة من الموارد الطبيعية الضخمة لتلك الدول، وربط مصالحها الاقتصادية، ومن ثم التأثير على توجهات القرار السياسي لتلك الدول.

تاسعاً: التوصيات:

1. **إقامة حوار استراتيجي بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، بما يعزز سبل التعاون المشترك بين الجانبين، تحقيقاً للتعاون بين المجموعتين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والصناعية والزراعية وجمعيات رجال الأعمال من الطرفين، وتنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي، في القضايا ذات الاهتمام المشترك.**
2. **عقد حوارات منتظمة بين كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء السياسيين من الجانبين تشمل القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.**
3. **تفعيل خطة العمل المشترك بين الجانبين(2022-2026م)، والتي تضم مجالات التعاون السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والثقافية، والرياضية، وغيرها من المجالات.**
4. **تبادل الزيارات المتبادلة رفيعة المستوي بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى.**
5. **السعي لتوقيع اتفاقيات في مختلف المجالات ووضع آليات للمتابع والتنفيذ، سواء كان ذلك بصورة جماعية أو ثنائية.**
6. **بحث موضوع التعاون مع دول آسيا الوسطى فيما يتعلق بتنسيق الجهود المشتركة تجاه برنامج إيران النووي و أنشطتها الإقليمية، وتداعيات ذلك الأمر على أمن المنطقة، وما يشكله ذلك من خطر جسيم على دول المنطقة والجوار الإقليمي لإيران.**
7. **النظر في تعزيز التعاون الأمني لدول مجلس التعاون مع دول آسيا الوسطى في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات في اطاره الثنائي والدولي.**
8. **ايجاد الصيغ المناسبة للتعاون مع منتدى الحوار الاسيوي ومنظمة شانغهاي، وغيرها من المنظمات الفاعلة.**
9. **دعم التعاون في الشؤون الدولية، من خلال تعزيز مبادئ ميثاق الامم المتحدة واحترام تنوع العالم في العلاقات الدولية.**
10. **تعزيز التعاون الاقتصادي القائم بين الجانبين وتوظيف ما لدى الجانبين من موارد وامكانيات متاحة، واستكشاف فرص جديدة للتعاون المشترك.**
11. **زيادة فرص الاستثمار في تطوير البنية التحتية عن طريق الشركات الخليجية.**

المرفقات:

1. الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا.
2. استراتيجية الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى.
3. قرار الجمعية العامة حول تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا.

Overview

United States Strategy for Central Asia 2019-2025

Advancing Sovereignty and Economic Prosperity

February 2020

Foreword

The United States was among the first countries to welcome the independence of Kazakhstan, the Kyrgyz Republic, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan and has worked consistently over the last three decades to support the security, development, and prosperity of each of these countries. Central Asia has always been the strategic and commercial crossroad of civilizations between Europe and Asia. The United States' primary strategic interest in this region is to build a more stable and prosperous Central Asia that is free to pursue political, economic, and security interests with a variety of partners on its own terms; is connected to global markets and open to international investment; and has strong, democratic institutions, rule of law, and respect for human rights. A stable and secure Central Asia contributes directly to U.S. efforts to counter terrorism, support regional stability, promote energy security, and enhance economic prosperity in the region and beyond.

To that end, the United States has provided over $9 billion in direct assistance to support peace and security, democratic reform, and economic growth, as well as meet humanitarian needs. Equally important, the United States has led the World Bank, International Monetary Fund, European Bank for Reconstruction and Development, and the Asian Development Bank in extending over $50 billion in credit, loans, and technical assistance designed to support the development of the region. The U.S. private sector, meanwhile, has invested over $31 billion in commercial ventures in the region, generating thousands of local jobs and building human capacity. Finally, the United States has built strong people-to-people ties with each of the countries of Central Asia, including by directly funding over 40,000 student and professional exchanges. Large numbers of Central Asians have immigrated to assorted American cities and now make up vibrant and dynamic diaspora communities that retain deep connections with their homelands.

Since the previous United States Strategy for Central Asia was approved in 2015, new leaders in the region have created new **openings** for reform-oriented development, intraregional connectivity and cooperation, and greater U.S. engagement. Specifically, new governments in the region have indicated a deeper commitment to pursue political and economic reform, including through bilateral cooperation with the United States. In addition, improvements in interregional relationships and a growing appreciation of the value of working together as a regional group have expanded the potential for U.S. engagement through the C5+1 platform. Central Asian states' efforts to increase foreign investment and attract United States business is increasing the willingness of Central Asian leaders to implement rule of law reforms and comply with international norms.

The U.S. has funded over **70 projects** across Central Asia that protect and preserve the region's unique cultural antiquities, traditions and archaeological sites for future generations.

The new Central Asia Strategy **assumes some constants** from the previous strategy about key developments in the region: domestic and cross-border terrorism will remain a primary security concern, and Central Asian states will continue to face threats to stability, such as from radical extremism, illicit drugs, and misinformation.

Finally, some **core principles** underpin this new strategy. Central Asia is a geostrategic region important to United States national security interests, regardless of the level of United States involvement in Afghanistan. The United States needs to emphasize cooperation in those areas where it has a comparative advantage, particularly to promote private-sector engagement and transparent government policies and regulations that foster adherence to international standards, including environmental safeguards. When progress on reform is uneven, the United States should, in coordination with like-minded partners, offer concrete assistance to overcome obstacles, while communicating the benefits of aligning with international norms and law.

Policy Objectives

Moving forward, the United States will work with Central Asian states to build their resilience to short and long-term threats to their stability; to strengthen their independence from malign actors; and to develop political, economic, and security partnerships with the United States. U.S. development efforts should foster regional independence and not create dependency. The United States has six overarching and mutually reinforcing objectives. These objectives are:

1. **Support and strengthen the sovereignty and independence of the Central Asian States, individually and as a region.** With consistent U.S. engagement on economic, energy, security, democracy, and governance issues, the Central Asian states will function as a region of cooperative partners, increasing their ability to maintain individual sovereignty and make clear choices to achieve and preserve economic independence.

    - The United States will increase its diplomatic engagement in the region and will provide programmatic assistance to support local government efforts to strengthen democratic institutions and enhance economic prosperity. In addition, the United States will support efforts to bridge differences that have divided the region. U.S. support for a unified electric grid across Central Asia will help facilitate the trade of surplus electricity to reduce costs for consumers, generate revenues for suppliers, improve regional energy security, and reduce reliance on external actors. The American University of Central Asia in Bishkek is a growing hub for the region's greatest young minds to earn U.S. degrees, gain in-demand business skills, and create life-long regional affiliations.

Train Together, Fight Together

Joint military initiatives such as exercise Steppe Eagle and the State Partnership Program build trust, interoperability and strengthen regional security across Central Asia. U.S. programs establish and maintain long-lasting relationships and personnel bonds through regularly scheduled exercises and joint trainings.

2. **Reduce terrorist threats in Central Asia.** Central Asian societies will develop resilience to extremist ideology and not become safe havens for terrorist organizations.

   - Through bilateral military and civilian partnership programs, the United States is working with the Central Asian states to: understand, identify, prevent, and counter violent extremism; return, rehabilitate, and reintegrate foreign terrorist fighters and their families into society; and strengthen the capacity of law enforcement and security services to protect borders and interdict the movement of terrorists and trafficking into and across Central Asia. The United States has invested over $90 million into border security in Central Asia, conducting over 200 training activities and training over 2,600 border officers.

3. **Expand and maintain support for stability in Afghanistan.** The Central Asian nations will become stable, secure, and engaged partners of the United States and continue support for international efforts to stabilize Afghanistan.

   - The United States recognizes that a secure and stable Afghanistan is a top priority for the Central Asian governments, and each has an important role to play in supporting a peace process that will end the conflict. The United States will encourage the Central Asian states to develop economic and trade links with Afghanistan and to model stable governance of multi-ethnic, Muslim-majority countries.

4. **Encourage connectivity between Central Asia and Afghanistan.** The Central Asian states will develop closer ties with Afghanistan across energy, economic, cultural, trade, and security lines that directly contribute to regional stability.

   - Recognizing that prosperous, stable, and secure economic partners rarely engage in armed conflicts, the United States supports robust business and infrastructure ties between Central Asia and Afghanistan. The CASA-1000 project aims to bolster Central Asian economies by facilitating electricity exports from Central Asia to Afghanistan and Pakistan. Simultaneously, we are working to simplify visa and customs processes in Central Asia in support of the Lapis Lazuli Corridor, which promises to dramatically improve Central Asian and Afghan trade with Europe and Eurasia.

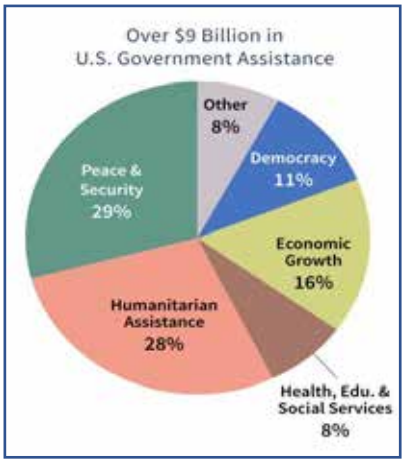

Border Security

The United States has invested over **$90 million** in border security to better detect, interdict, and prosecute illicit trafficking, including training for customs and border guards, upgraded border security equipment, and establishing 13 operational border posts across the region.

5. **Promote rule of law reform and respect for human rights.** The Central Asian states will increase their stability by providing for meaningful citizen input, inclusive political systems through elections, transparent policy formulation, rule of law, and respect for human rights.

   - The United States provides technical expertise to the countries of Central Asia in developing and implementing justice sector reforms that are essential for protecting human rights, as well as improving the investment climate and retaining highly skilled human capital. The United States supports strengthening civil society organizations so that citizens can provide meaningful input on key public policy issues, enhancing governments' responsiveness to their citizens. U.S. Embassy programs provide hundreds of journalists with skills and networks necessary to help keep governments accountable to their citizens and highlight new government efforts to improve the lives of everyday people.

6. **Promote United States investment in and development of Central Asia.** The enabling environment for business in Central Asia will be transparent, open, fair, attractive to U.S. businesses, and supportive of broader development goals.

   - The United States is working with each Central Asian country to undertake the reforms needed to attract more foreign investment, including from American businesses. Through primary, secondary, and tertiary education reform, the United States is working to equip the next generation with the in-demand technical, managerial, English language, and critical thinking skills needed to support 21st century economies that attract international investment and produce local entrepreneurs.

Global Multilateral Diplomacy

In support of Central Asian states' sovereignty, independence, and territorial integrity, the United States consults and coordinates with like-minded partners, including the European Union and others with C5+1 platforms, to maximize cooperative efforts and ensure U.S. engagement enhances Central Asian states' prosperity and resilience.

*Globally, The United States is the largest combined shareholder of leading multilateral development banks (MDBs), including the World Bank, Asian Development Bank and European Bank for Reconstruction and Development. Between them, MDBs have provided in excess of $50 billion dollars in grants, loans, and guarantees to the Central Asian Republics since independence.

The C5+1 Diplomatic Platform

C5+1 activities convene representatives from the five Central Asian states and the U.S. to address common concerns, as well as to promote regional dialogue and cooperation.

Vision

The effective implementation of this strategy will help ensure that Central Asia is a stable and secure region that is deepening engagement with the United States. Each country should implement reforms that open the region to international investment and strengthen democratic institutions. We will work to ensure the countries of the region are increasingly better connected to Europe through the Caucasus, to Afghanistan and South Asia, as well as to global markets. We will help the countries strengthen their economic and political sovereignty, develop deeper resilience, and improve their willingness and ability to cooperate with each other in areas of mutual interest. Successful U.S. engagement in Central Asia will also advance our own national security interests and contribute to the defense of our homeland, citizens, and interests abroad. Close relations and cooperation with all five countries will promote U.S. values and provide a counterbalance to the influence of regional neighbors. Finally, expanding opportunities for U.S. business will enhance economic prosperity in the region, as well as support employment and industry in the United States.

C5+1 Diplomatic Platform

U.S. participation in the C5+1 supports regional connectivity and Central Asian sovereignty, independence, and territorial integrity. C5+1 projects are being implemented across Central Asia with over $34 million from the United States Government in the areas of security, economic connectivity, and environment. Through the C5+1, participating countries have affirmed their commitment to:

- work together to address common security challenges;
- bolster regional counterterrorism efforts and border security cooperation;
- counter violent extremism in the region;
- support the 2018 UN General Assembly Resolution to strengthen regional and international cooperation to ensure peace, stability and sustainable development in Central Asia;
- explore ways to strengthen cooperation in the promotion of a stable, peaceful, and economically prosperous Afghanistan; and
- explore additional areas of cooperation, such as information sharing.

EU-CENTRAL ASIA RELATIONS

The European Union's engagement with the region has significantly expanded since the early 1990s, building upon Central Asia's geographical location and tradition of **bringing Europe and Asia together**. Both regions share strong common interests in prosperity, connectivity, energy and security.

Some developments in Central Asia have enhanced the **geostrategic significance** of the region and opened up **new opportunities** for EU engagement:

- **Reforms in Uzbekistan** have generated an explicit call for enhanced support and cooperation with the EU;
- The **new momentum in intra-Central Asia regional cooperation** has enhanced the relevance of the EU's own experience in crafting cooperative solutions to cross-border challenges;
- International efforts to promote Europe-Asia connectivity have triggered genuine interest in the region for the EU's own approach to promoting **sustainable connectivity,** as outlined in the 2018 Strategy on Connecting Europe and Asia;
- Constructive engagement by Central Asian states towards promoting peace in **Afghanistan** has also opened space for closer cooperation with the EU.

In an **increasingly competitive geopolitical context**, in which neighbouring players are reasserting their influence, Central Asians are aiming to **diversify their options** and are looking at a stronger EU presence as a **factor of balance in the regional equation and a committed partner for reform and modernisation.**

The new EU Strategy on Central Asia

STRONGER, MODERN & BROAD PARTNERSHIP

INVESTING IN REGIONAL COOPERATION

- Moving towards common rules and a more integrated regional market
- Tackling common challenges such as environmental degradation and terrorism
- Stepping up cooperation with Central Asian partners to promote peace in Afghanistan

PARTNERING FOR RESILIENCE

- Strengthening Central Asian countries so they can overcome internal & external challenges
- Supporting the delivery of successful reforms
- Closer cooperation on promoting human rights and the rule of law
- Turning environmental challenges into opportunities
- Sharing know-how on renewable energy and energy efficiency

PARTNERING FOR PROSPERITY

- Developing a competitive private sector and promoting an open investment environment
- Fostering research and innovation with a focus on skills development for youth
- Promoting sustainable, comprehensive and rules-based connectivity
- Supporting economic modernisation
- Leading supporter of the accession of Central Asian states to the World Trade Organization

New challenges, new opportunities, new approaches

The EU adopted in June 2019 a **new Strategy on Central Asia**, updating a first Strategy of 2007, which outlines its strategic interests in the region and proposes to forge a stronger and non-exclusive partnership with Central Asian states so that the region develops as a **more resilient, prosperous, and closely interconnected economic and political space.**

The Strategy outlines **three priority strands for EU engagement**:

- partnering with Central Asian states and societies for **resilience** (human rights and democracy, security, environmental challenges);
- partnering for **prosperity** (supporting economic diversification and private sector development, promoting intra-regional trade and sustainable connectivity);
- supporting **regional cooperation** in Central Asia.

The new EU Strategy also provides guidance for the preparation of **EU aid programming** for the period 2021-2027.

The negotiation of new-generation **Enhanced Partnership and Cooperation Agreements (EPCAs)** with Central Asian countries has also provided a strong vehicle to forge a **more modern and diversified partnership** beyond a "trade and aid" agenda and promote cooperation and regulatory convergence in new areas which are relevant to the reform processes underway in the region.

The EPCA with Kazakhstan has now come into force. The EPCA with Kyrgyzstan was initialled in 2019 and work proceeds on preparing the text for signature. EPCA negotiations with Uzbekistan are nearing completion. The EU is preparing to engage in EPCA negotiations with Tajikistan.

The EU and the Central Asian countries engage in an annual ministerial level meeting.

The European Union as a partner for sustainable development

The European Union's development priorities in Central Asia, in line with its commitment to implementing the **United Nations Sustainable Development Goals (SDGs)**, aim at meeting the increasing needs from growing and young populations and at providing economic opportunities. The EUs development priorities are focused in a region lacking economic diversification, facing significant environmental challenges, and in which the levels of intra-regional trade and investment flows remain sub-optimal.

Assistance provided by the European Commission combined with assistance provided by EU Member States individually makes the European Union the

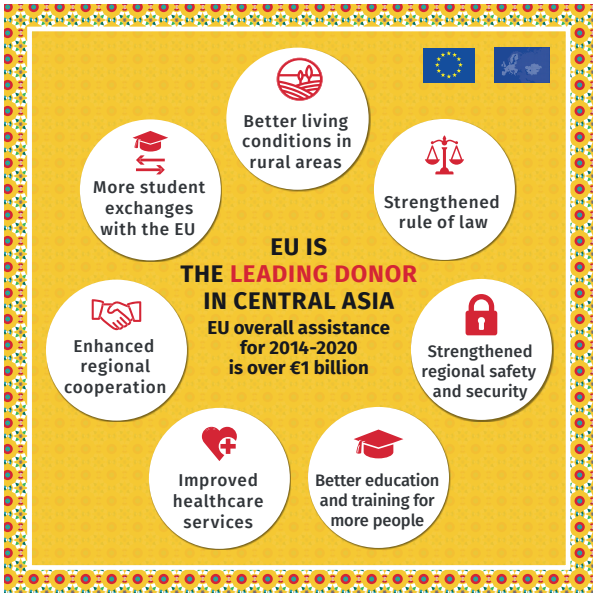

number one provider of development assistance in the region. European Commission assistance to Central Asia reached **€1.1 billion for the period 2014-2020**. To better tailor the development programmes to each country's specificities, such as their existing level of development and an assessment of needs, the European Union employs a **differentiated approach** to its assistance, with a focus on the poorest and the most fragile countries.

Regional programmes aim at supporting a broad-based process of dialogue and collaboration between the five Central Asian countries. **Regional cooperation** is important for **energy**, the **environment**, **climate**, **water** and **socio-economic development**. The **rational use of natural resources** is a key factor for the development and political stability of the region. Addressing the needs of a rapidly growing young population through the provision of jobs and **better education and research opportunities** is also key.

Given Central Asia's vulnerability to **natural disasters** and the effects of climate change, regional programmes also support the countries' capacities to prepare for and respond to these risks, building on the results of earlier disaster-preparedness programmes.

The EU is eager to use regional projects to underpin the new momentum in regional cooperation in Central Asia, illustrated by developments such as the regular consultative summits of Central Asian leaders.

The EU is also supporting the strengthening of the rule of law and the legal capacity of the Central Asian countries and contributes to the reform of their **legal and judiciary systems**. Regional cooperation aims at **strengthening cross-border co-operation** through **integrated border management** in order to facilitate cross-border trade and to improve people's mobility, while also intensifying the fight against organised crime and trafficking (Border Management in Central Asia Programme – BOMCA). The EU also supports drug demand reduction, prevention and health aspects of drug use through the Central Asia Drug Action Programme (CADAP).

The EU plans to step up its support to **investments, job creation, education, economic growth and private sector development** in the region. The EU's regional programmes support policy reform and stimulate regional exchanges on **competitiveness and business environment reforms**.

Supporting intra-regional trade in Central Asia and linking up the Central Asian economies with the global value chain is a priority for the EU. The EU helps Central Asian countries address key regulatory and procedural obstacles to intra and extra regional trade. The EU also promotes job creation through programmes that **catalyse the growth** of young Small- and Medium-sized Enterprises. The EU also promotes **sustainable consumption and production** patterns in the region. With its **Investment Facility for Central Asia (IFCA)**, the EU provides grants to support financial resources from financial institutions and other public and private partners for investments, technical assistance, or risk capital operations. This encourages beneficiaries to make developmentally relevant investments, which would otherwise be financially or technically difficult to realise.

By the end of 2020 the EU and countries of Central Asia will hold a first ever **Economic Cooperation Forum**.

Response to COVID-19

The EU has mobilised **€134 million for the region,** which has been severely hit by COVID-19, **as part of the "Team Europe" response to the pandemic.** The assistance is focused on mitigating the immediate and longer-term challenges caused by the pandemic in the health and socio-economic areas.

In July 2020, the EU launched a €3 million regional Central Asia COVID-19 **Crisis Response Solidarity Programme**, with a primary focus on Kazakhstan and Turkmenistan. The programme will provide support to mitigate the outbreak of the pandemic and contribute towards the longer-term resilience of the national health systems. The European Investment Bank (EIB) has also mobilised a significant package of Covid-related loans for the region.

Promoting the role of the Civil Society

The EU seeks to promote the role of civil society in addressing the challenges that partner countries in Central Asia are facing.

Building on the success of the EU Central Asia Forum held in Bishkek in 2019, the second **Civil Society Forum** took place on 27 October 2020. The Forum is envisaged as a platform to allow civil society representatives of the two regions to contribute to the development of the EU-Central Asia partnership.

The Forum gathers civil society representatives, researchers, media experts, private sector and government experts to discuss ideas, generate new and innovative proposals and recommendations on how civil society can further contribute and be more involved in the implementation of the EU Central Asia Strategy at the local level through programmes and at policy level.

الأمم المتحدة

A/RES/72/283

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2018

الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/72/L.61 و A/72/L.61/Add.1)]

٧٢/٢٨٣ – تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على اتخاذ تدابير للتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل النهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تسلم بأهمية الدور الذي تضطلع به بلدان وسط آسيا في ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وكذلك في تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإذ تضع في اعتبارها التحديات والتهديدات المعاصرة التي تواجه بلدان وسط آسيا،

وإذ تقر بالمبادرات الإقليمية والدولية الرئيسية التي تقوم بها دول وسط آسيا في مجالي الأمن والتنمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كتدبير فعال نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل[(١)]؛

(١) انظر القرارات ٤٩/٦٥ و ٣١/٦٧ و ٣٦/٦٩ و ٦٥/٧١ المعنونة ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا“.

270618 260618 18-10332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب) إعلان الجمعية العامة ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية باعتبار ذلك وسيلة من الوسائل الرئيسية لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية[٢]،

(ج) اعتماد خطة العمل الإقليمية المشتركة الأولى من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا وإعلان عشق أباد[٣]،

(د) القضاء على المخاطر الناجمة عن بقايا اليورانيوم، من مخلفات التجارب النووية والنفايات المشعة[٤]،

(هـ) إعلان الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ عقداً دولياً للعمل تحت عنوان ”الماء من أجل التنمية المستدامة“[٥]،

(و) ضمان المرور العابر الموثوق به والمستقر فيما يخص ناقلات الطاقة وموارد الطاقة، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمشاريع الإقليمية القائمة في مجال الطاقة[٦]؛

(ز) تطوير هياكل أساسية مستدامة تتسم بأفضل قيمة وتدعم النقل وممرات النقل العابر وتعزز الروابط القائمة بين جميع وسائط النقل، بوسائل منها فتح طرق وسكك حديدية جديدة، وكذلك خطوط الطيران، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات المتصلة بالنقل والنقل العابر التي تشمل وسط آسيا[٧][٨][٩]،

(ح) كفالة حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وأنواع النباتات والحيوانات الأساسية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها حكومات بلدان وسط آسيا من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٠] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها على الصعيد الوطني،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمر الدولي بشأن موضوع ”آسيا الوسطى: ماضٍ واحد ومستقبل مشترك، التعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المشترك“ الذي عقد في سمرقند، أوزبكستان، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧[١١]، حيث أعادت بلدان وسط آسيا تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الدعم الإقليمي المقدم لمبادرة عقد اجتماعات تشاورية منتظمة بين رؤساء دول وسط آسيا،

---

(٢) انظر القرار ٣٥/٦٤ بشأن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

(٣) A/71/982-S/2017/600، المرفق.

(٤) انظر القرار ٢١٨/٦٨ بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى.

(٥) انظر القرار ٢٢٢/٧١ بشأن العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨.

(٦) انظر القرار ٢١٠/٦٣ بشأن المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

(٧) انظر القرار ٢١٣/٦٩ بشأن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

(٨) انظر القرار ١٩٧/٧٠ بشأن ”السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط“.

(٩) انظر القرار ٢١٢/٧٢ بشأن تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(١٠) القرار ١/٧٠.

(١١) انظر A/C.2/72/3، المرفق.

وإذ تسلم بأهمية الدبلوماسية الوقائية، وإذ تلاحظ في هذا السياق الدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى[١٢]،

وإذ تسلم أيضا بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي انضمت إليه أفغانستان،

وإذ تشدد على أهمية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الذي نظم بقيادة أفغانستان، وغيره من المبادرات الإقليمية الهامة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وإذ ترحب بنتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان الذي عقد في عشق أباد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بهدف زيادة التعاون الاقتصادي، وإذ تشجع ما تبذله دول وسط آسيا من جهود وما تقدمه من مساهمات في سبيل تنمية أفغانستان،

وإذ تسلم بنتائج المناقشة الوزارية لمجلس الأمن بشأن إقامة شراكة إقليمية في أفغانستان ووسط آسيا كنموذج للربط بين الأمن والتنمية، وهي المناقشة التي أجريت في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ خلال رئاسة كازاخستان باعتباره أول بلد من وسط آسيا يمثَّل في المجلس،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها دول وسط آسيا بهدف تعزيز التعليم بنشاط بوصفه شرطا مهما من شروط مكافحة التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، الذي عقد في دوشانبي في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٨[١٣]،

وإذ تؤيد تنظيم الألعاب العالمية للرحل بصورة منتظمة، مما يسهم في الحوار بين الثقافات،

١ - ***تلاحظ مع الارتياح*** ما تقدمه دول وسط آسيا من مساهمة عملية قيِّمة وما تبذله من جهود في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة؛

٢ - ***تعرب عن دعمها*** للجهود والمبادرات الإقليمية الجارية الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتعاون الاقتصادي في وسط آسيا؛

٣ - ***تؤكد من جديد*** أن الأخطار التي تهدد الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة تتطلب توثيق التعاون وزيادة تنسيقه فيما بين دول وسط آسيا، وكذلك بين هذه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وتؤكد من جديد أيضا أهمية التعاون الإقليمي بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في التصدي لهذه التهديدات؛

٤ - ***تهيب*** ببلدان المنطقة أن تستخدم بفعالية المنبر المخصص لإجراء مشاورات منتظمة بين رؤساء الدول وغيره من المحافل لتعزيز التعاون في المنطقة وخارجها في سبيل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة؛

٥ - ***تدعم*** التعاون النشط من جانب بلدان وسط آسيا في تنفيذ المبادرات الواردة في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي بشأن موضوع ”آسيا الوسطى: ماضٍ واحد ومستقبل مشترك، التعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المشترك“[١١]؛

---

(١٢) انظر القرار ٧/٧٢ بشأن دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

(١٣) انظر A/72/864، المرفق.

٦ - ***ترحب*** باجتماع القمة الأول لرؤساء دول وسط آسيا، الذي عقد في أستانا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٧ - ***ترحب أيضا*** بقيام تركمانستان في عام ٢٠١٨ بعقد مؤتمر قمة رؤساء الدول المشاركة في الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال؛

٨ - ***تشجع*** الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا من أجل تعزيز عملية السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، ومشاركتها في العمليات السياسية والاقتصادية الإقليمية، وتشدد على أهمية عملية كابل بوصفها المحفل والإطار الرئيسيين لتنفيذ مبادرات السلام في أفغانستان، فضلا عن سائر المؤتمرات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام والتعاون الأمني والربط الإقليمي، الذي عقد في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، بوصفها تمثل الجهود التي ما فتئ المجتمع الدولي يبذلها من أجل دعم عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية؛

٩ - ***تلاحظ*** أهمية تطوير وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في مجال الاستخدام الرشيد والمتكامل لموارد المياه والطاقة في وسط آسيا، مع مراعاة مصالح جميع دول المنطقة، ولهذا الغرض تدعو إلى عقد مشاورات منتظمة للقيام على وجه السرعة بوضع آليات مستدامة طويلة الأجل تعود بالنفع على الجميع في هذا المجال؛

١٠ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تدعم الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا بهدف التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على جفاف بحر الآرال؛

١١ - ***تؤيد*** زيادة تعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة بين دول وسط آسيا من خلال توطيد العلاقات في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياحة والثقافة والفنون والرياضة، ومواصلة تقديم المساعدة المتبادلة في حالات الطوارئ؛

١٢ - ***تلاحظ*** أهمية وضع نظام متقدم للنقل في منطقة وسط آسيا الشاسعة والاستخدام الواسع النطاق لإمكانات النقل العابر في المنطقة، باعتبار ذلك شرطا لازما من شروط التنمية المستدامة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات؛

١٣ - ***تهيب*** بالوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مواءمة برامجها وأنشطتها بما يدعم أولويات التعاون الإقليمي والتكامل والتنمية المستدامة في وسط آسيا، على النحو الذي حددته بلدان المنطقة؛

١٤ - ***تشجع*** مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة، ضمن حدود ولايته، في سبيل تعزيز الدبلوماسية الوقائية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

١٥ - ***تشجع*** الجهود التي يبذلها شركاء دول وسط آسيا والمجتمع الدولي ككل من أجل تعزيز وتوسيع التعاون مع بلدان المنطقة في مجالي الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة.

الجلسة العامة ٩٨
٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

اقتصاديات دول آسيا الوسطى
والعلاقات الا قتصادية مع مجلس التعاون

إدارة الاحصاءات الاقتصادية

مجموعة آسيا الوسطى

ملخص تنفيذي:

مجموعة آسيا الوسطى تتكون من خمسة دول هي أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان وكيرغستان والتي كانت من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً وحصلت على الاستقلال مع تفككه في عام 1991م، وذلك بعد أن كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين تقريباً، تابعة للإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفيتي فيما بعد.

وتهدف دول المجموعة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات تشمل أنشطة التجارة والنقل والطاقة والتبادلات الثقافية، إلا أنه ليس لديها إطار مؤسسي وتنظيمي لإدارة هذه الجهود وتحقيق هذه الأهداف بل تعمل من خلال عضويتها في مجموعات إقليمية أخرى، وخاصة برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC)، والذي يشمل أيضاً أفغانستان وأذربيجان والصين ومنغوليا وباكستان، ويعمل على تسهيل ودعم الحوار والتعاون بين هذه البلدان حول أولويات التنمية الإقليمية.

وتتمتع منطقة آسيا الوسطى بموقع استراتيجي حيث شكلت تاريخياً منطقة للحركة التجارية والتنقل بين القارة الأوروبية، ومنطقة الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا على طول أحد فروع طريق الحرير، إضافة إلى أنها تمتد على مساحات كبيرة وذات جغرافيا متنوعة، بما في ذلك الجبال والصحاري الشاسعة والسهول العشبية والأنهار والبحيرات. وتعتبر جمهورية كازاخستان أكبر تاسع دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية. وكذلك، تتمتع المنطقة بموارد طبيعة هامة، فعلى سبيل المثال، في حين تمتلك كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تمتلك كل من كيرغستان وطاجيكستان وأوزبكستان احتياطيات كبيرة من الذهب، وتتمتع كازاخستان بأكبر احتياطيات من اليورانيوم في العالم.

ويجدر بالذكر أن كيرغستان وطاجيكستان وكازاخستان هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ 1998م و 2013م و 2015م على التوالي، في حين أن اوزباكستان وتركمانستان لا زالتا في طور المفاوضات للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة. وتنتمي دول المجموعة الخمس إلى العديد من الهيئات الدولية ومنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC).

وبهدف تعزيز التكامل التجاري في آسيا الوسطى، تم في عام 2013م إطلاق برنامج "نشاط التجارة الإقليمية لآسيا الوسطى" لدراسة الوضع التجاري للمنطقة ومساعدة دولها على بلورة تصور حول ممكنات أجندة التجارة الناجحة في المنطقة، بما في ذلك تحليل النتائج والسياسات والتوصيات لجعل التكامل التجاري أكثر فعالية. ويجدر بالذكر أن التدفقات التجارية

في آسيا الوسطى تتاثر بتحديات النقل والوصول إلى الأسواق الرئيسية داخل المنطقة نتيجة مساحتها الجغرافية الكبيرة ومسافات السفر الطويلة جداً. وفي هذا المجال، تقوم المنطقة بالعمل على تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكات المواصلات والنقل، ومن أبرز هذه الجهود هو المشروع الكبير الذي تقوم به كازاخستان لتطوير مشروع ممر العبور الدولي لأوروبا الغربية - غرب الصين. ويخلق التوسع الاقتصادي السريع للصين وروسيا والدول المجاورة الأخرى فرصة غير مسبوقة لآسيا الوسطى للتحول إلى مركز رئيسي للتجارة الدولية.

وفي الجانب الاقتصادي والمالي والتجاري والاجتماعي لمجموعة آسيا الوسطى، يقدّر عدد سكان دول المجموعة بنحو 77.9 مليون نسمة في عام 2022م، مقارنة مع 58.3 مليون نسمة في دول مجلس التعاون، وتستأثر اوزباكستان وحدها بنحو 45% من عدد سكان المجموعة، وتليها كازاخستان بنحو 25%، أي أن هاتان الدولتان تشكلان نحو 70% من عدد سكان المجموعة.

وتعتبر دول مجموعة آسيا الوسطى دولاً نامية ومن الدول ذات الدخل المتوسط حسب تصنيفات البنك الدولي، ولكنها تتوزع بين الشريحة العليا والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للمجموعة نحو 405.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، أي ما يقارب 19% فقط من حجم الاقتصاد الخليجي. وهناك تفاوت كبير في حجم اقتصادات دول المجموعة والتي يبلغ أكبرها اقتصاد كازاخستان بنحو 226 مليار دولار أميركي وأصغرها اقتصاد طاجكستان بنحو 10 مليار دولار أميركي. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، سيرتفع حجم اقتصاد مجموعة آسيا الوسطى تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة ليبلغ نحو ربع حجم الاقتصاد الخليجي.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم في دول مجموعة آسيا الوسطى فإنها تعتبر مرتفعة بشكل عام وتشهد تغيرات حادة، خاصة في تركمانستان واوزباكستان، مقارنة مع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2019م-2023م، حيث بلغ متوسط معدل التضخم لمجلس التعاون نحو 3.2% في عام 2022م.

وبخصوص درجة الانفتاح التجاري، يتفاوت تصنيف دول مجموعة آسيا الوسطى من ناحية حجم إجمالي التبادل التجاري إلى الناتج المحلي. ففي حين تتسم دولة كيرغستان بمؤشر انفتاح تجاري عالي، تعتبر مؤشرات الانفتاح التجاري للدول الأخرى جيدة نسبياً، باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري المنخفض لدولة تركمانستان.

أما حجم التجارة الدولية لمجموعة آسيا الوسطى فيعتبر متواضع جداً، إذ تبلغ قيمة إجمالي صادرات السلع والخدمات نحو 96.6 مليار دولار أميركي، أي نحو 11% من إجمالي قيمة صادرات مجلس التعاون من السلع والخدمات. وتبلغ قيمة إجمالي واردات السلع والخدمات نحو 89.2 مليار دولار أميركي، أي نحو 14% من إجمالي قيمة واردات السلع والخدمات إلى مجلس التعاون.

ومعدلات المديونية في هذه الدول منخفضة عموماً خلال الأعوام القليلة الماضية وذلك رغم الارتفاع الذي حصل عام 2020م نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وسجلت كيرغستان أعلى معدلات المديونية في حين كانت أقل نسب المديونية في تركمانستان.

وفي ما يتعلق بميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تشهد دول مجموعة آسيا الوسطى عدم استقرار بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية، وتسجل بعض دول المجموعة معدلات عجز عالية في بعض السنوات وخاصة جمهورية كيرغستان والتي تسجل في نفس الوقت أعلى معدلات المديونية بين دول المجموعة. وبالمقارنة، تسجل دول مجلس التعاون فوائضاً، وخاصة خلال عامي 2021م و2022م.

ويجدر بالذكر أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون ومجموعة آسيا الوسطى ضئيل حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي نحو 3.1 مليار دولار أميركي في عام 2021م، أي نحو 0.27% من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون والبالغ نحو 1,146.5 مليار دولار أميركي.

أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات السلعية كل على حدة، بلغت قيمة صادرات مجلس التعاون إلى دول المجموعة نحو 2.06 مليار دولار أميركي في عام 2021م مقابل واردات بنحو 1.03 مليار دولار، وبذلك بلغ الفائض التجاري نحو 1.03 مليار دولار. وبالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من مجلس التعاون إلى دول المجموعة من إجمالي الصادرات السلعية للمجلس بشكل عام خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال هذه النسبة متدنية جداً وبلغ أقصاها 0.37% في عام 2020م. وكذلك الأمر بالنسبة للواردات السلعية التي بلغت 0.21% من إجمالي الواردات السلعية الى دول المجلس في عام 2021م.

أما بخصوص أهم السلع المصدرة إلى دول المجموعة في عام 2021م تأتي في الصدارة الآلات والأجهزة الكهربائية التي بلغت قيمتها نحو 0.98 مليار دولار أميركي، أي نحو 47.6% من إجمالي الصادرات السلعية من المجلس إلى هذه الدول والبالغ 2.06 مليار دولار أميركي. أما أهم السلع المستوردة من دول المجموعة في عام 2021م فهي أولاً النحاس ومصنوعاته بقيمة بلغت 0.45 مليار دولار أميركي، أي نحو 43.7% من إجمالي الواردات السلعية من هذه الدول، يليها الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والحديد والصلب بنحو 24.3% لكل منهما.

أولاً. عضوية وأهداف مجموعة آسيا الوسطى:

مجموعة آسيا الوسطى (CA) تضم خمسة دول من دول آسيا الوسطى وهي أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان وكيرغستان والتي حصلت على استقلالها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991م، بعد أن كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين تقريباً، تابعة للإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفيتي فيما بعد.

وتهدف دول المجموعة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات تشمل أنشطة التجارة والنقل والطاقة والتبادلات الثقافية، إلا أنه ليس لديها إطار مؤسسي وتنظيمي لإدارة هذه الجهود وتحقيق الأهداف بل تعمل من خلال عضويتها في مجموعات إقليمية أخرى، وخاصة برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC)، والذي يشمل أيضاً أفغانستان وأذربيجان والصين ومنغوليا وباكستان، ويعمل على تسهيل ودعم الحوار والتعاون بين هذه البلدان حول أولويات التنمية الإقليمية.

ويجدر بالذكر أن كيرغستان وطاجيكستان وكازاخستان هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ 1998م و 2013م و 2015م على التوالي، في حين أن اوزباكستان وتركمانستان لا زالتا في طور المفاوضات للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة. وتنتمي دول المجموعة الخمس إلى العديد من الهيئات الدولية ومنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC) (جدول 1).

جدول 1. عضوية مجموعة آسيا الوسطى

الدولة	مستوى الدخل	عضوية منظمة التجارة العالمية
تركمانستان	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	في مرحلة المفاوضات
كازاخستان	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	عضو منذ 2015م
كيرغستان	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	عضو منذ 1998م
طاجكستان	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	عضو منذ 2013م
اوزباكستان	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	في مرحلة المفاوضات

وتتمتع منطقة آسيا الوسطى بموقع استراتيجي هام حيث شكلت تاريخياً منطقة للحركة التجارية والتنقل بين القارة الأوروبية، ومنطقة الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا على طول أحد فروع طريق الحرير، إضافة إلى أنها منطقة على مساحات كبيرة وذات جغرافيا متنوعة، بما في ذلك الجبال والصحاري الشاسعة والسهول العشبية والأنهار والبحيرات، وتعتبر جمهورية كازاخستان أكبر تاسع دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية (صورة رقم 1). وتتمتع

المنطقة بموارد طبيعة هامة، إذ في حين تمتلك كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تمتلك كل من كيرغستان وطاجيكستان وأوزبكستان احتياطيات كبيرة من الذهب، وتتمتع كازاخستان بأكبر احتياطيات من اليورانيوم في العالم.

(صورة رقم 1). خارطة موقع دول مجموعة آسيا الوسطى

ثانياً. السياسات الاقتصادية لمجموعة آسيا الوسطى

منذ حصولها على الاستقلال بدأت جمهوريات آسيا الوسطى عملية الانتقال من اقتصاد موجّه إلى اقتصاد السوق وبدأت هذه الدول بالعمل بشكل تدريجي على إدخال اصلاحات اقتصادية تتماشى مع التحول إلى الاقتصاد الحر بغية تحسين مستويات المعيشة. وتشمل الإصلاحات التي بدأت دول المنطقة بتطبيقها إصلاحات التحول الهيكلي وتأهيل القطاع العام بهدف تحسين القدرة التنافسية. وتم التركيز على عملية تطوير وتحديث القطاع الصناعي، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع مساهمة هذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي. وتركز السياسات العامة التي تنتهجها دول آسيا الوسطى على تشجيع الصادرات والحد من العجوزات في الميزان التجاري، وتقليل الدين العام، وزيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية.

وبهدف تعزيز التكامل التجاري تم في عام 2013م إطلاق برنامج "نشاط التجارة الإقليمية لآسيا الوسطى" لدراسة الوضع التجاري للمنطقة ومساعدة دولها على بلورة تصور حول ممكنات أجندة التجارة الناجحة في الإقليم، بما في ذلك تحليل النتائج والسياسات والتوصيات لجعل التكامل التجاري أكثر فعالية. ويجدر بالذكر أن التدفقات التجارية في آسيا

الوسطى تتأثر بتحديات النقل والوصول إلى الأسواق الرئيسية داخل المنطقة نتيجة مساحتها الجغرافية الكبيرة ومسافات السفر الطويلة جداً، كما تم الاشارة اليه سابقاً.

وفي هذا المجال، تقوم المنطقة بالعمل على تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكات المواصلات والنقل، ومن أبرز هذه الجهود هو المشروع الكبير الذي تقوم به كازاخستان لتطوير مشروع ممر العبور الدولي لأوروبا الغربية - غرب الصين. ويخلق التوسع الاقتصادي السريع للصين وروسيا والدول المجاورة الأخرى فرصة غير مسبوقة لآسيا الوسطى للتحول إلى مركز رئيسي للتجارة الدولية.

ثالثاً. مؤشرات اقتصادية واجتماعية:

تعتبر دول مجموعة آسيا الوسطى دولاً نامية ومن الدول ذات الدخل المتوسط حسب تصنيفات البنك الدولي، ولكنها تتوزع بين الشريحة العليا والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للمجموعة نحو 405.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، ويقدَّر عدد سكانها بنحو 77.9 مليون نسمة، وبالتالي يبلغ معدل الدخل الفردي للمجموعة ككل 5,210 دولار أميركي[1]. ومعدلات التضخم في دول هذه المجموعة تعتبر مرتفعة بشكل عام وتشهد تغيرات سنوية حادة. وتعتبر درجات الانفتاح التجاري لمعظم دول المجموعة مناسبة، علماً بأن حجم التبادل التجاري لهذه المجموعة مع دول مجلس التعاون ضئيل جداً. ورغم أن معدلات المديونية لدول المجموعة تعتبر منخفضة بشكل عام، تشهد دول مجموعة آسيا الوسطى عدم استقرار بميزان الحساب الجاري بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة خلال عامي 2021م و2022م.

1.3: السكان

يبلغ عدد سكان مجموعة آسيا الوسطى نحو 77.9 مليون نسمة في عام 2022م، مقارنة مع 58.3 مليون نسمة في دول مجلس التعاون (شكل 1). وتستأثر اوزباكستان وحدها بنحو 45% من عدد سكان المجموعة، وتليها كازاخستان بنحو 25%، أي أن هاتان الدولتان تشكلان نحو 70% من عدد سكان المجموعة (شكل 2).

[1] الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة مقسوماً على إجمالي عدد السكان.

شكل 1. عدد السكان، 2022م

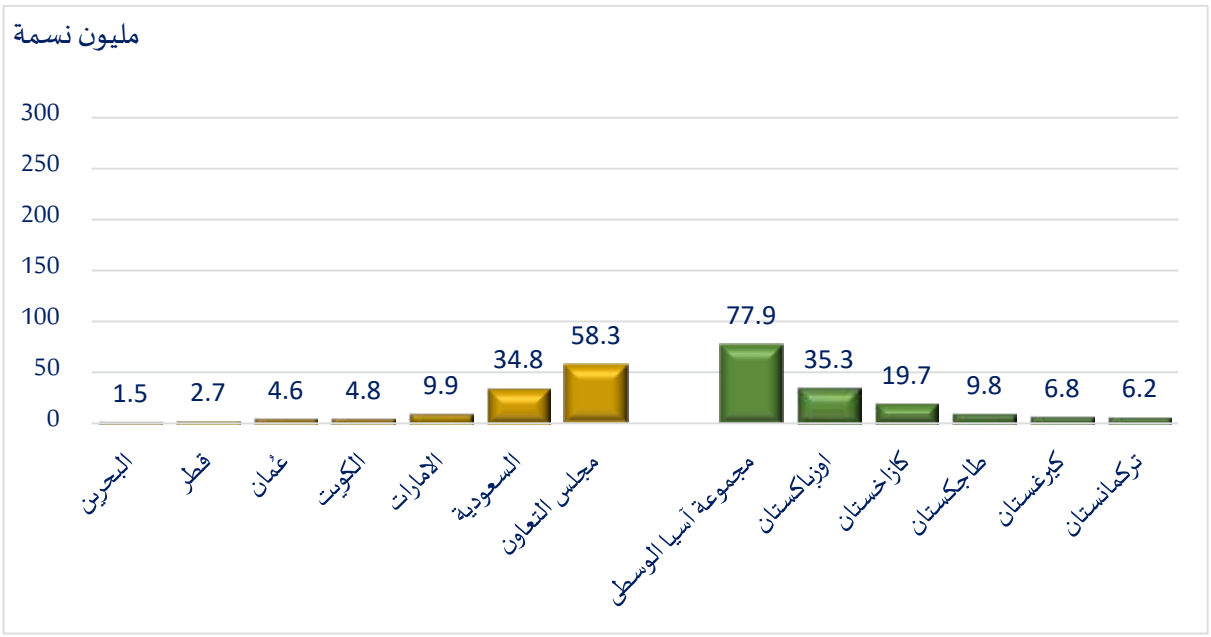

مصدر البيانات: تقديرات قاعدة بيانات آفاق المؤشرات العالمية، صندوق النقد الدولي، ابريل 2023م

شكل 2. توزع سكان مجموعة آسيا الوسطى حسب الدولة، 2022م

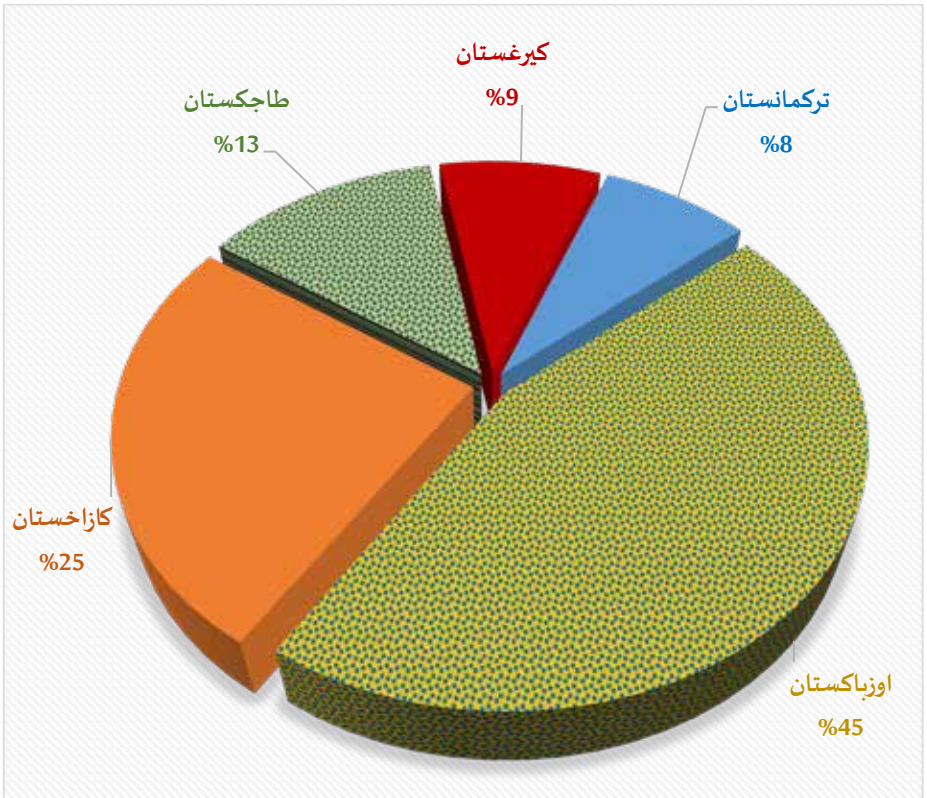

2.3: الناتج المحلي الإجمالي

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة آسيا الوسطى ككل نحو 405.7 مليار دولار في عام 2022م، أي ما يقارب 19% فقط من حجم الاقتصاد الخليجي. وهناك تفاوت كبير في حجم اقتصادات دول المجموعة والتي يبلغ أكبرها اقتصاد كازاخستان بنحو 226 مليار دولار أميركي وأصغرها اقتصاد طاجكستان بنحو 10 مليار دولار أميركي (شكل 3). وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، سيرتفع حجم اقتصاد مجموعة آسيا الوسطى تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة ليبلغ نحو ربع حجم الاقتصاد الخليجي (شكل 4).

شكل 3. الناتج المحلي الإجمالي، 2022م

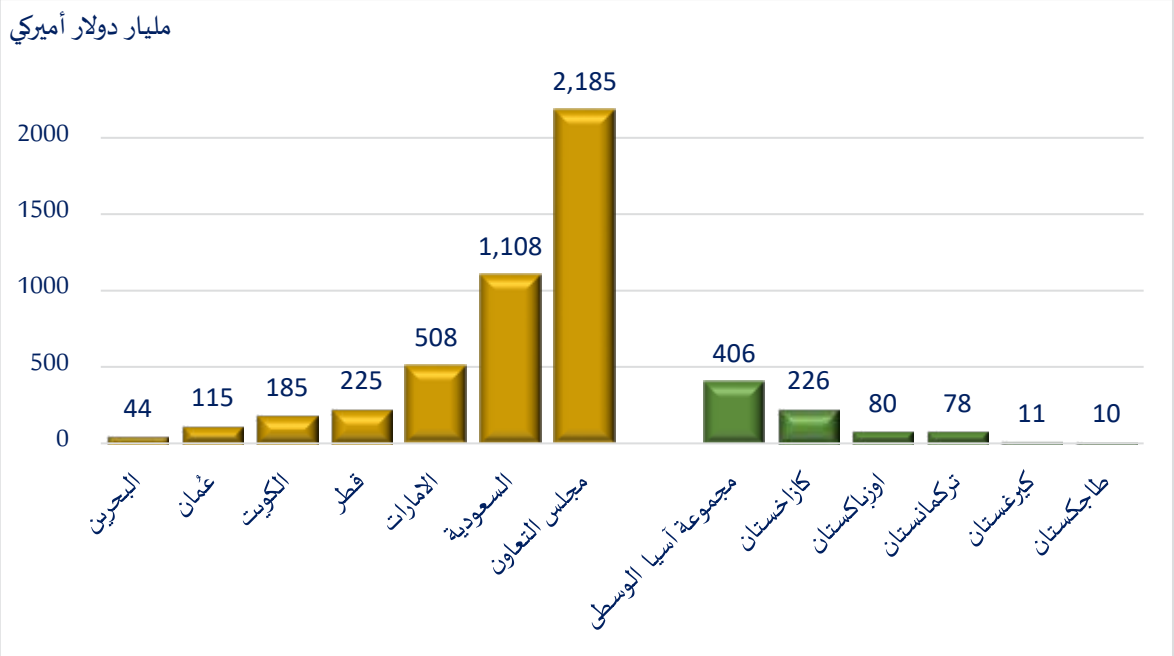

شكل 4. الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعة، 2015م-2028م

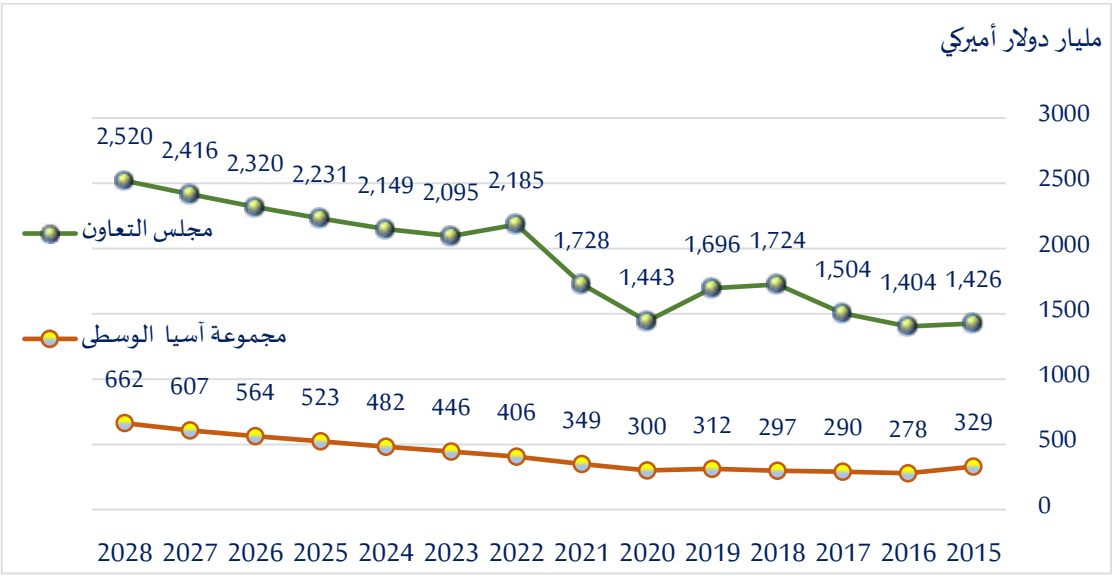

مصدر البيانات: تقديرات قاعدة بيانات آفاق المؤشرات العالمية، صندوق النقد الدولي، ابريل 2023م

3.3: معدل الدخل الفردي

يبلغ متوسط معدل الدخل الفردي لمجموعة آسيا الوسطى نحو 5,210 دولار اميركي، مقارنة مع نحو 37,448 دولار أميركي في مجلس التعاون[2]، ولكن هناك فارق كبير في معدل الدخل الفردي بين دول مجموعة آسيا الوسطى حيث يتراوح بين نحو 1,064 دولار أميركي في طاجكستان و 12,500 دولار أميركي في تركمانستان (شكل 5). ويتضح بأن دول مجموعة آسيا الوسطى ليس لديها القدرات الاقتصادية والقوة الشرائية مقارنة مع دول مجلس التعاون، لا سيما وأن عدد سكان المجموعة أكبر من عدد سكان دول مجلس التعاون.

شكل 5. معدل الدخل الفردي، 2022م

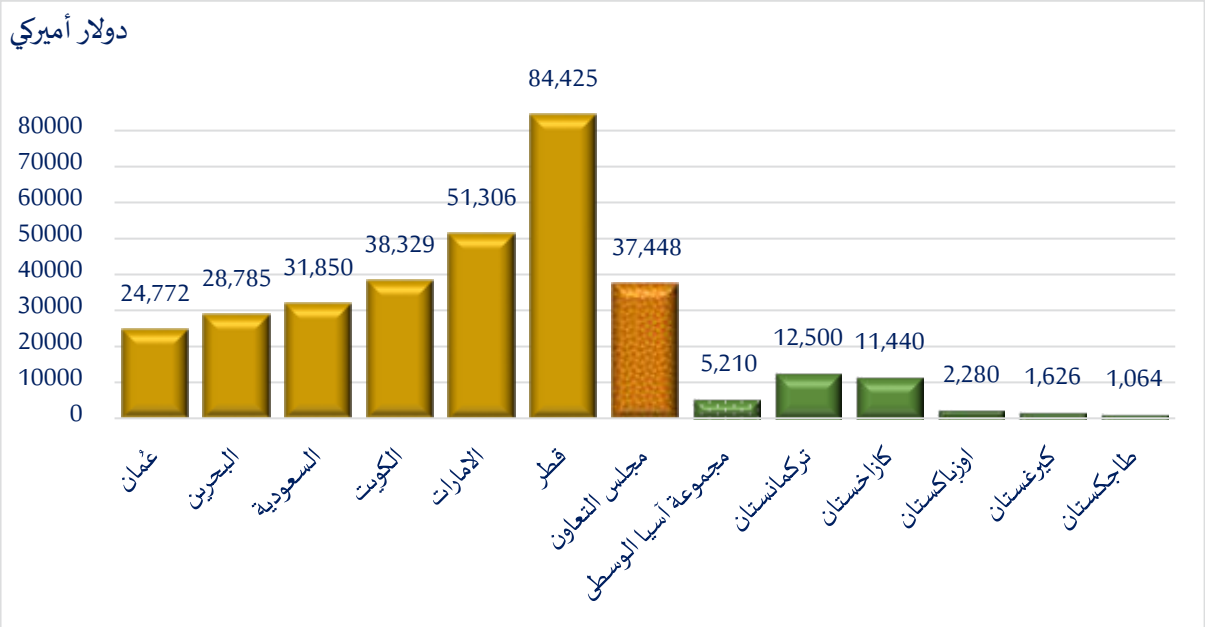

مصدر البيانات: تقديرات قاعدة بيانات آفاق المؤشرات العالمية، صندوق النقد الدولي، ابريل 2023م

4.3: التضخم

معدلات التضخم في دول هذه المجموعة تعتبر مرتفعة بشكل عام وتشهد تغيرات حادة مقارنة مع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2019م-2023م، خاصة في تركمانستان اوزباكستان، وبلغ متوسط معدل التضخم لمجلس التعاون نحو 3.2% في عام 2022م (شكل 6).

[2] الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة مقسوماً على إجمالي عدد السكان.

شكل 6. معدلات التضخم حسب الدولة، 2015م-2023م

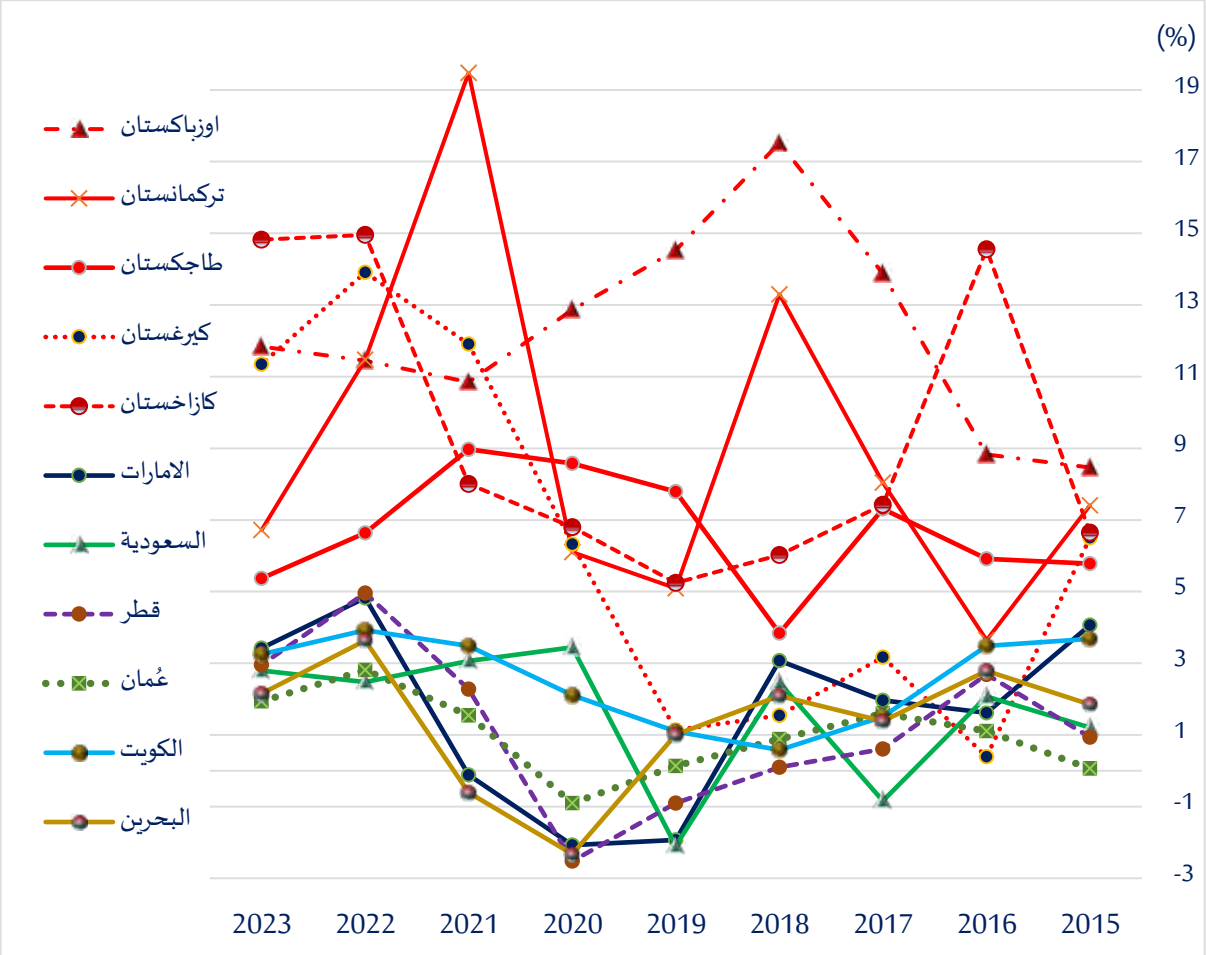

مصدر البيانات: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل 2023م (بيانات مجلس التعاون من المركز الاحصائي الخليجي، باستثناء تقديرات عام 2023م).

5.3: درجة الانفتاح التجاري وحجم التجارة الخارجية[3]

يتفاوت تصنيف دول مجموعة آسيا الوسطى بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري، ففي حين تتسم بعض هذه الدول بمؤشرات انفتاح تجاري عالية مثل دولة كيرغستان، تعتبر مؤشرات الانفتاح التجاري للدول الأخرى مناسبة، باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري المنخفض لدولة تركمانستان. ويجدر بالذكر أن دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين تتمتعان بأعلى درجة انفتاح تجاري نسبياً، الأمر الذي يعني أن حجم التجارة الخارجية من الواردات والصادرات يفوق حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بشكل كبير (شكل 7).

[3] مصدر البيانات: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، مارس 2023م.

شكل7 . الانفتاح التجاري (نسبة إجمالي التبادل التجاري من الناتج المحلي)،2021م

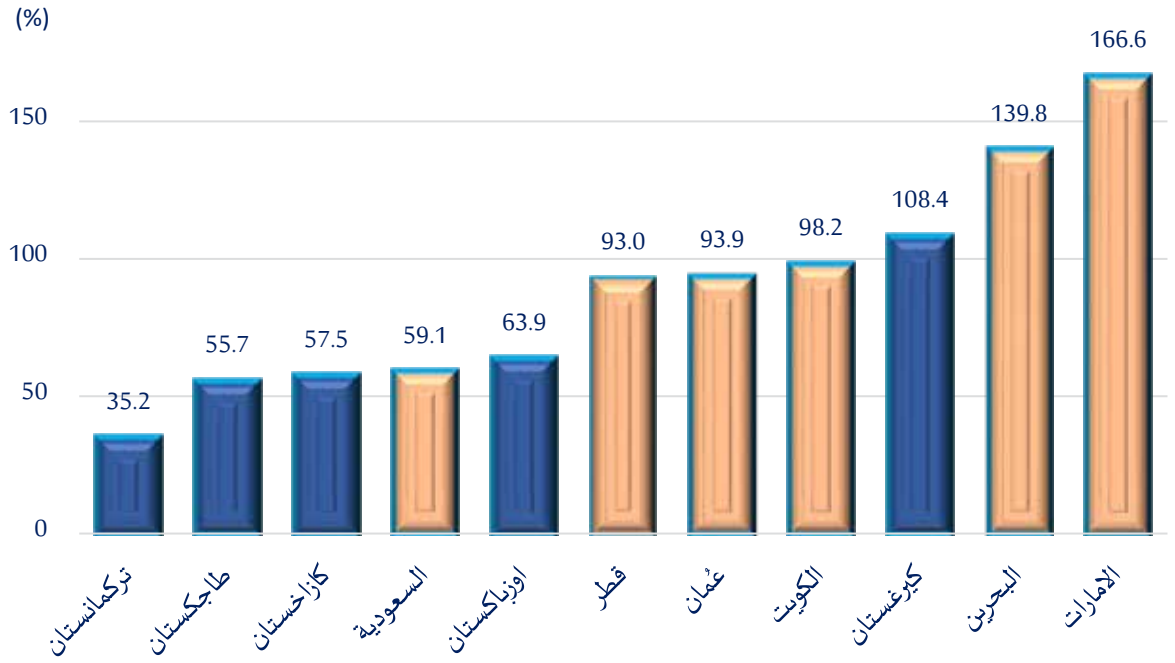

أما حجم حجم التجارة الدولية لمجموعة آسيا الوسطى فيعتبر متواضع جداً، إذ تبلغ قيمة إجمالي صادرات السلع والخدمات نحو 96.6 مليار دولار أميركي، أي نحو 11% من إجمالي قيمة صادرات مجلس التعاون من السلع والخدمات (شكل 8). وتبلغ قيمة إجمالي واردات السلع والخدمات نحو 89.2 مليار دولار أميركي، أي نحو 14% من إجمالي قيمة واردات السلع والخدمات إلى مجلس التعاون (شكل 9).

شكل 8. قيمة صادرات السلع والخدمات، 2021م

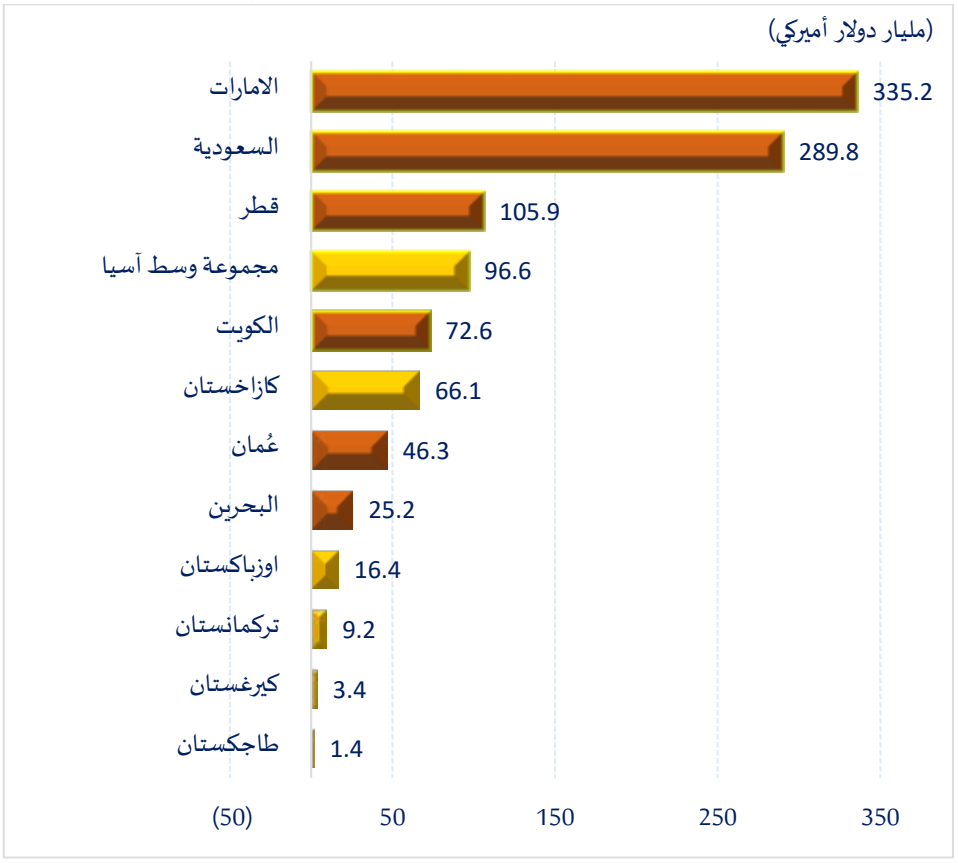

شكل 9. قيمة واردات السلع والخدمات ، 2021م

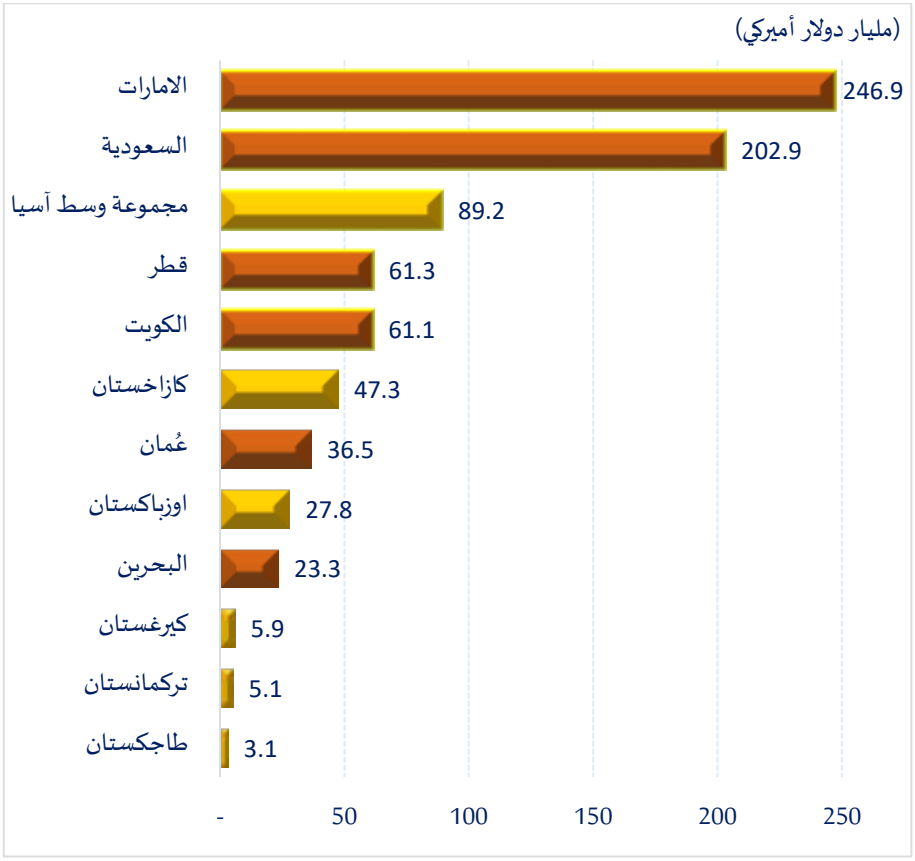

6.3: معدل المديونية

معدلات المديونية في هذه الدول منخفضة عموماً خلال الأعوام القليلة الماضية وذلك رغم الارتفاع الذي حصل عام 2020م نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وسجلت كيرغستان أعلى معدلات المديونية في حين كانت أقل نسب المديونية في تركمانستان (شكل 10).

شكل 10. الدين العام (نسبة من الناتج المحلي)، 2015م-2023م

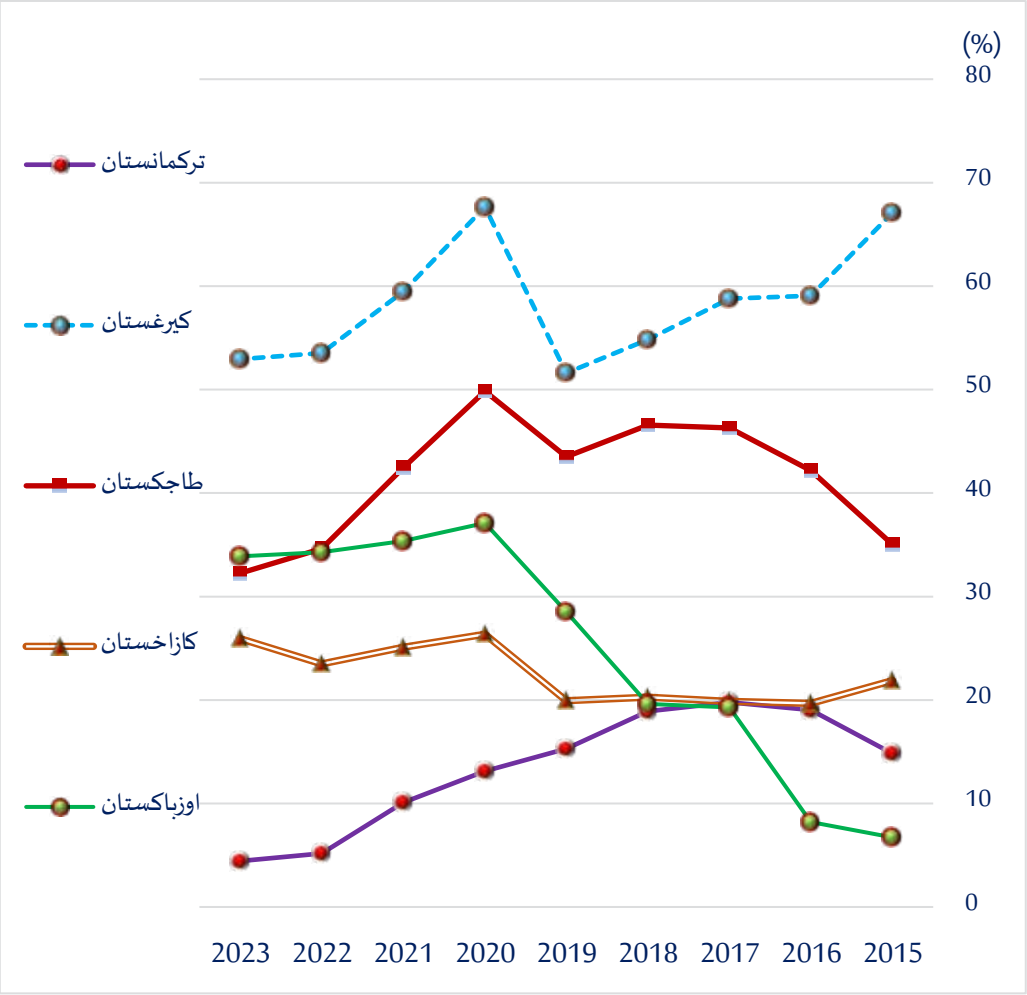

مصدر البيانات: تقديرات قاعدة بيانات آفاق المؤشرات العالمية، صندوق النقد الدولي، ابريل 2023م

7.3: الفائض/العجز في الحساب الجاري التجاري

تشهد دول مجموعة آسيا الوسطى عدم استقرار في ما يتعلق بميزان الحساب الجاري بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية، وتسجل بعض دول المجموعة معدلات عجز عالية في بعض السنوات وخاصة جمهورية كيرغستان والتي تسجل في نفس الوقت أعلى معدلات المديونية بين دول المجموعة. وبالمقارنة، تسجل دول مجلس التعاون فوائضاً وخاصة خلال عامي 2021م و2022م. (شكل 11).

شكل 11. الفائض/العجز في الحساب الجاري التجاري (نسبة من الناتج المحلي)، 2017م-2023م

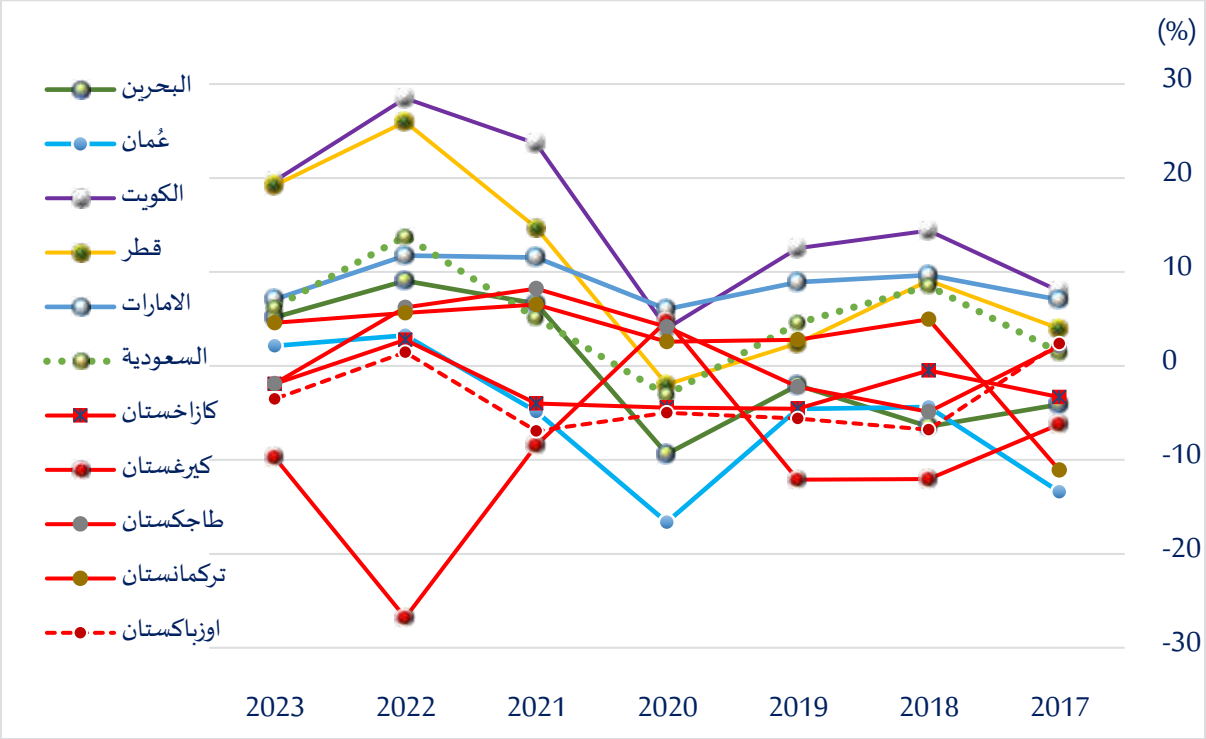

رابعاً. التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي[4]:

إن النشاط التجاري بين دول مجلس التعاون ومجموعة دول آسيا الوسطى محدود جدا حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي نحو 3.1 مليار دولار أميركي في عام 2021م (شكل 12)، أي نحو0.27% من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون والبالغ نحو 1,146.5 مليار دولار أميركي.

[4] مصدر البيانات: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شكل 12. حجم التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون ودول المجموعة، 2014م-2021م

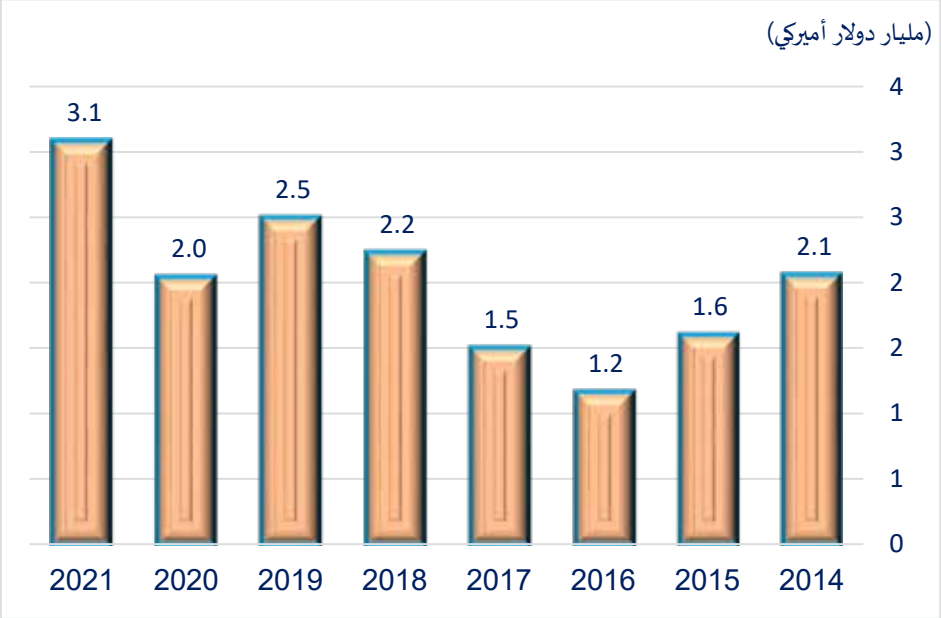

أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات السلعية كل على حدة، بلغت قيمة صادرات مجلس التعاون إلى دول المجموعة نحو 2.06 مليار دولار أميركي في عام 2021م مقابل واردات بنحو 1.03 مليار دولار، وبذلك بلغ الفائض التجاري نحو 1.03مليار دولار (شكل 13).

شكل 13. قيمة الصادرات والواردات السلعية والعجز التجاري، 2014م-2021م

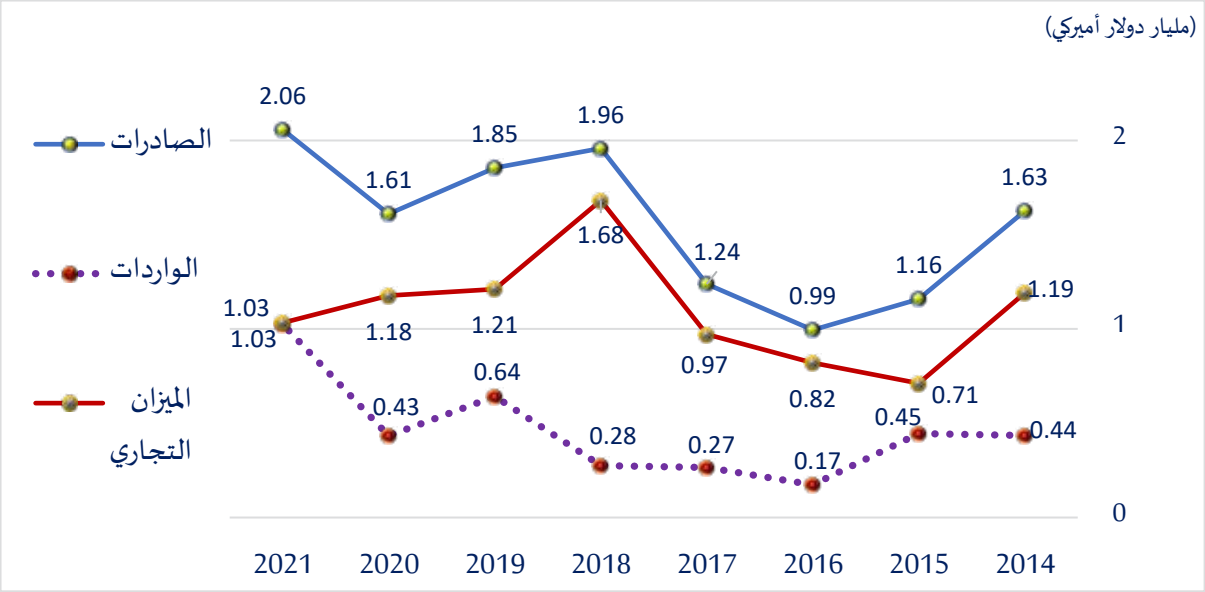

وبالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من مجلس التعاون إلى دول المجموعة من إجمالي الصادرات السلعية للمجلس بشكل عام خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال هذه النسبة متدنية جداً وبلغ أقصاها 0.37% في عام 2020م. وكذلك الأمر بالنسبة للواردات السلعية التي بلغت 0.21% من إجمالي الواردات السلعية الى دول المجلس في عام 2021م (شكل 14).

شكل 14. الصادرات والواردات السلعية بين دول مجلس التعاون ودول المجموعة (نسبة من الإجمالي)

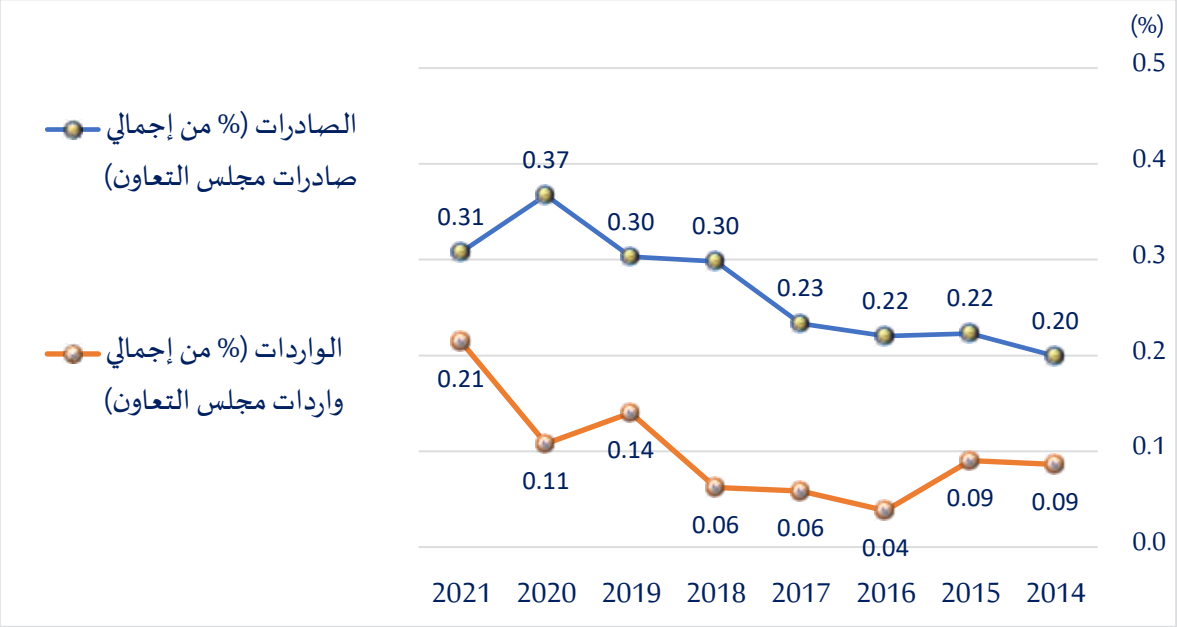

أما بخصوص أهم السلع المصدرة إلى دول المجموعة في عام 2021م تأتي في الصدارة الآلات والأجهزة الكهربائية التي بلغت قيمتها نحو 0.98 مليار دولار أميركي، أي نحو 47.6% من إجمالي الصادرات السلعية من المجلس إلى هذه الدول والبالغ 2.06 مليار دولار أميركي (شكل 15).

شكل 15. أهم السلع المصدرة كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية من المجلس إلى دول المجموعة،2021م

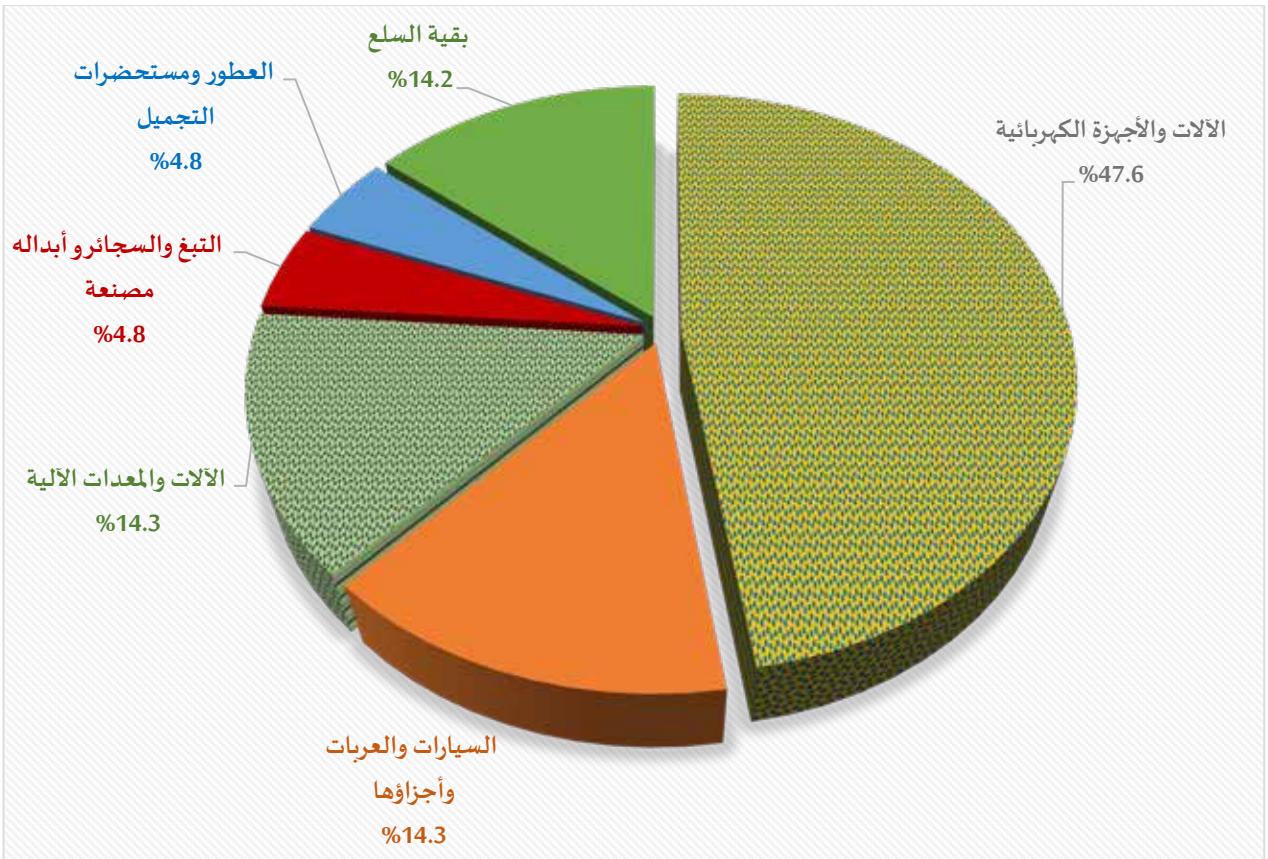

أما بالنسبة لأهم السلع المستوردة من دول المجموعة في عام 2021م فهي أولاً النحاس ومصنوعاته بقيمة بلغت 0.45 مليار دولار أميركي، أي نحو 43.7% من إجمالي الواردات السلعية من هذه الدول، يليها الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والحديد والصلب بنحو 24.3% لكل منهما (شكل 16).

شكل 16. أهم السلع المستوردة كنسبة من إجمالي الواردات السلعية من دول المجموعة،2021 م

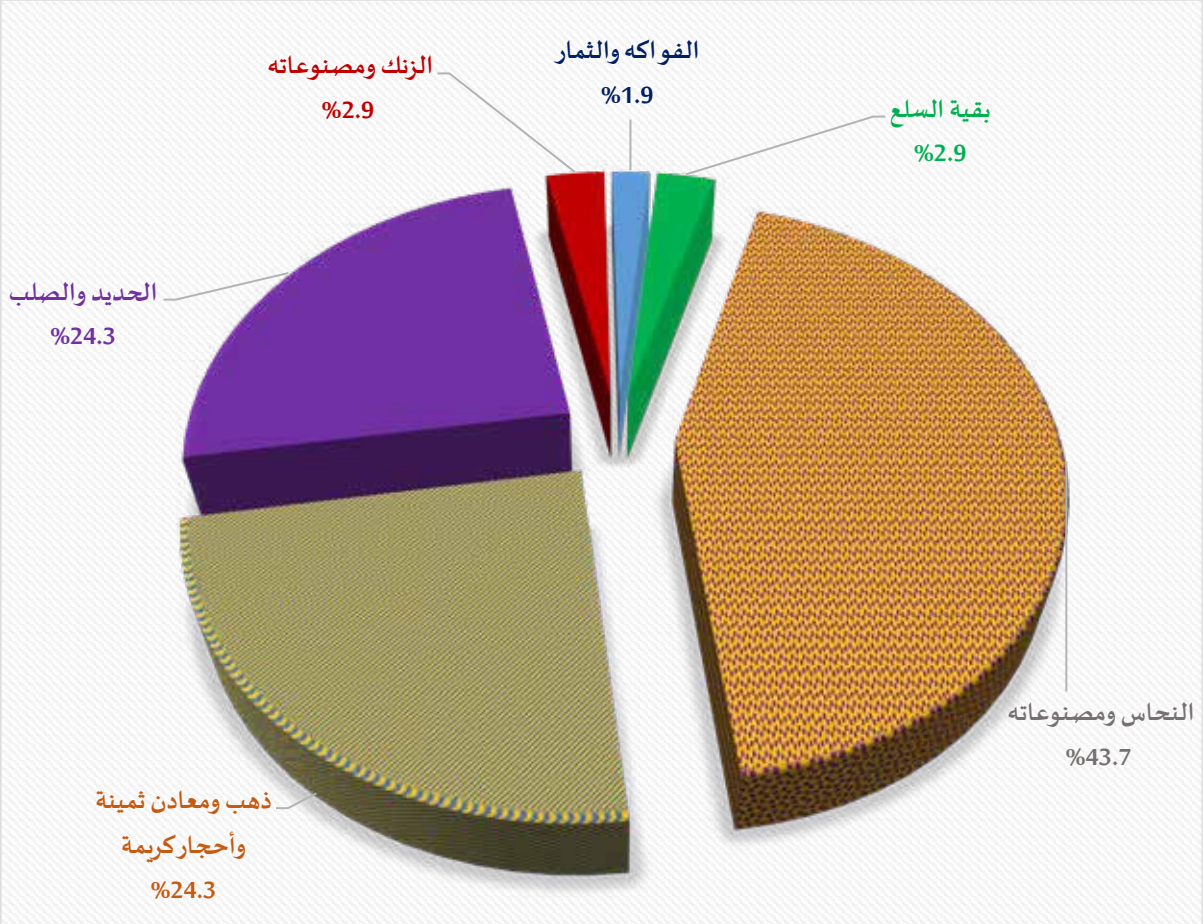

جدول 2. مؤشرات عامة عن مجموعة آسيا الوسطى (EAC)، 2022م

الدولة	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أميركي)	معدل الدخل الفردي (دولار أميركي)	الدين العام (نسبة من الناتج المحلي)	عجز/الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي)
كازاخستان	19.7	225.8	11,440	23.5	2.8
تركمانستان	6.2	78.0	12,500	5.2	5.7
أوزباكستان	35.3	80.4	2,280	34.3	1.4
طاجكستان	9.8	10.5	1,064	34.6	6.2
كيرغستان	6.8	11.1	1,626	53.5	-26.8
مجموعة آسيا الوسطى	77.9	405.7	5,110		